# الساحل الإفريقي: بين ضرورة الأمن و متطلبات التنمية

**محمد السعيد حجازي** (*)

**طالب دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة وهران 2/ الجزائر**

**تخصص علاقات دولية و أمن دولي**

---

وصف الساحل الإفريقي على أنه نظام للصراعات الذي يثور بشكل عرضي، تساهم فيه العديد من العوامل العميقة و المتعددة الأشكال، عوامل أهملت هذا الفضاء لفترة طويلة من الزمن ما شكل نموا لجماعات مسلحة غذّت بدورها مختلف الصراعات. علاوة على الطابع القبلي و العرقي، الخلاف التقليدي العنصري و نزاع الطوارق فإن التخلف و توقف عجلة التنمية هو من بين الأسباب الجذرية للعديد من التحديات الأمنية. منطقة تدور ضمن هشاشة اقتصادياتها المبنية على الزراعة و المتأثرة بتغير المناخ، الضعف الإجتماعي و الخدمات المتأخرة أو بالأحرى الغائبة تماما، أمر ساهم في تكوين مظالم أخرى، لتتحدد لنا العلاقة الجوهرية بين مسألة الأمن و التنمية كهيكل يستبعد قيام أحدهما عن الآخر، علاقة توضح معادلة تقارب و ارتباط وثيق، فالركود التنموي و انتشار الفقر المدقع و الأمراض و سوء التغذية ذات تهديد مباشر على الأفراد و بدورها توفر أرضية خصبة لتهديدات جديدة كالصراعات الأهلية، الحروب و النزاعات، الأمر الذي يقتل عملية التنمية التي بحاجة إليها كل الدول دون استثناء. العلاقة تعرف إجماعا بين المفهومين و ترابطا ينمو نظرا لتطور المشهد السياسي، الأمني، الإجتماعي و الإقتصادي الإقليمي بالمنطقة، "صلة" يبدو أنها توفر احتمالية لإطار من السياسات التقدمية التي بحاجة ماسة إلى التصميم بغية معالجة المشاكل السياسية و التحديات المعقدة اليومية[1].

أهمية هذه الورقة، تكمن في كونها تعالج قضية جيوبوليتيكية في غاية الأهمية، تعيشها جزء من إفريقيا الممثلة في شريط الساحل الإفريقي الممتد على كامل عرض القارة، قضية زادت شدة خطورتها بفعل جملة من التغيرات و التحولات الإقليمية أهمها النزاع بشمال مالي الدوري و انهيار النظام الليبي و تداعياته الممتدة إلى يومنا هذا، ما شكل عامل انفجار لمنطقة الصحراء/الساحل ككل و خلق نقطة اختلال في توازن المنطقة مغيرا الخارطة و الهندسة الأمنية للساحل الإفريقي.

اليوم و في ظل بيئة أمنية تتميز بشدة الفوضوى و التعقيد، بتهديدات ذات جذور تاريخية من نزاع الطوارق، انقلابات عسكرية، الجفاف، الفقر و التخلف، الحرمان...إلخ، يضاف إليها تحديات أمنية ذات البعد العبر الوطني من انتشار للجماعات المسلحة و التنظيمات الإرهابية، أشكال الجريمة المنظمة من تجارة المخدرات، غسيل الأموال، تهريب الأسلحة...إلخ، تنادي الأطراف الدولية و الإقليمية خاصة الجزائر، بإستراتيجية لحل النزاع بمنطقة الساحل الإفريقي قوامها متغيري الأمن و التنمية، لكن السؤال المطروح: **دول هشّة بالنظر إلى بنائها السياسي، الإجتماعي و الإقتصادي و ضعيفة على المستوى العسكري بجيوش ذات كفاءات و تجهيز غير كافي، كيف يمكن لدول الساحل الإفريقي الإستثمار ضمن مجالين " الأمن/التنمية" في آن واحد، خصوصا و أن الدول تحمّل نفسها جزءا من النفقات المتعلقة بتدخلها العسكري في نزاعات المنطقة كمالي مثلا من جهة، و قيامها بعمليات نقل النفقات من القطاع الإجتماعي/الإقتصادي نحو الأمن و الدفاع من جهة ثانية، الأمر الذي يؤثر على التوازن الداخلي لبلدان المنطقة، ضف إلى اشتراكها العلني في مكافحة الإرهاب ؟**

**الكلمات المفتاحية:** الساحل الإفريقي، الأمن، التنمية، مركب الأمن الإقليمي، الأمن الإنساني، نهج الدور، استراتيجية الجزائر.

---

* البريد الإلكتروني: med-hadjazi@outlook.fr

[1] STEM, Maria and OJENDAL, Joakin, Mapping the security-development nexus: conflict, complexity, cacophony, convergence?, School of global studies, University of Gothenburg Sweden, 2010, PP 5-6.

## المحور الأول: توصيف منطقة الساحل الإفريقي كمركب أمن إقليمي.

الأمن يقابله اللاأمن "insecurity" و التنمية يقابلها مجموعة دلالات كتدني، تراجع أو تدهور مستوى التنمية "underdevelopment"، و في اتصال بين المفهومين فإن المشاكل الأمنية و التنموية تحبط و تفشل من خلق سياسات فعالة و بنّاءة نحو الإستقرار، لتصبح التنمية مفهوما عميقا لإستراتيجية رئيسية نحو بناء الدولة و ضرورة ملحة للنمو الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي و طريقا أو مسلكا سريعا لتجاوز حلقة التخلف[2].

الساحل الإفريقي اليوم تجاوز التعريف الجغرافي الكلاسيكي وفق نموذج المناطق البيولوجية المناخية "bioclimatiques" الجافة لفترة طويلة، بل أن المنطقة أخذت شكلا جديدا، بالخصوص مبادرات مكافحة الإرهاب التي وحّدت الكيان الجيوسياسي لمنطقة الصحراء- الساحل تحت إسم واحد و هو الساحل الإفريقي ليتم نقلها و تداولها من قبل الإعلام بمناطق اللاأمن، منطقة انتقدت بقوة من طرف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، فديبلوماسيا منطقة غير منصوح بها في الفترة ما بين 2011-2013 و حتى يومنا هذا، باعتبارها منطقة مخاطر و تهديدات إقليمية، هذا التشوه الديبلوماسي للمنطقة في حد ذاته مثال توضيحي لفضاء أو محيط جد حركي، بتهديدات أمنية تجاوزت المعايير المناخية ما يجعل ضرورة وضع احتمال لإمكانية تذبذب أو تقلب "fluctation" البيئة بدلا من حصرها ضمن قيود محددة، وجهة نظر تتجاوز حدود الدول للشروع نحو التحليل الإقليمي "regional analys"[3].

بالتالي واقع غيّر من الرؤى والتوجهات التي كانت سائدة لفترة طويلة تجاه منطقة الساحل الإفريقي، ليعرف إعادة تقويم و تعريف ضمن مضامين جيوسياسية تقليدية ممثلة في الحدود، الجغرافيا و المناخ و أخرى جديدة ممثلة في شكل التهديدات الأمنية الجديدة التي تتجاوز حدود الدولة، بيئة أمنية لا تمنع من محاولة إعادة صياغة المنطقة وفق الأدبيات المتعلقة بمركبات الأمن الإقليمي[4].

العالم اليوم أمام معضلة رئيسية تتمحور قي كيفية خلق مناخ شرعي أو ربما قانوني، يتفق مع الواقع المكاني للمجتمع و حركيته؟ السؤال الذي يطرح نفسه في مناطق كثيرة من العالم و هو السؤال المطروح بالنظر إلى الوضع بالساحل الإفريقي، شريط طويل من الأراضي الجافة، مشكلا من أفقر البلدان في العالم، على مساحة إجمالية قدرها 7 إلى 9 مليون كلم[2] اعتمادا على عدد البلدان المدرجة في لجنة مكافحة الجفاف، فضاء يتحول على نحو متزايد إلى منطقة محرومة على جميع المستويات بسبب الجفاف و التصحر الذي تشهده الأخيرة، و مع ذلك يعيش السكان أساسا على الزراعة و الرعي، قليلي العدد لكنهم يعرفون وتيرة نمو سريعة على الرغم من تفشي سوء التغذية و المجاعة الناجمة عن الجفاف ما جعل الساحل أكبر إشكالية لقضية الغذاء[5].

يمتد تقريبا على مسافة 4800 أميال من السنغال في المحيط الأطلسي إلى غاية القرن الإفريقي على البحر الأحمر، يتألف من مليون ميل مربع من الأراضي العشبية الجافة و شبه الجافة في الشمال، بحر لا نهاية له من الرمال ليتحول إلى أرض خصبة ببطء في السافانا الخضراء

---

[2] STEM, Maria and OJENDAL, Joakin, Op.Cit, PP.10-11.

[3] BOSSARD, Laurent, Un atlas du Sahara- Sahel : Géographie-économie et insécurité, Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (OCDE), 2014, PP 16-19.

[4] محمد حمشي، "أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا"، مداخلة خلال يوم دراسي حول " دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط و في منطقة الساحل "، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق و العلوم السياسية بالتعاون مع مركز الدراسات و البحوث الدولية (CERI) باريس و المعهد الدانماركي للدراسات الدولية (DIIS) كوبنهاغن، 26-02-2014، تاريخ التصفح: 14-12-2016، على الرابط التالي:

أثر الأزمة الليبية على منطقة الساحل https://www.academia.edu/6805807

5 "Le Sahel un enjeu international", La documentation française, 07/05/2013, Date de consultation : 20-10-2015, Sur le site : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/d000540-le-sahel-un-enjeu-international/introduction.

جنوبا[6]. من جهة أخرى، طول حدود دول الساحل الإفريقي قيد الدراسة (موريتانيا، مالي، نيجر و تشاد) جد شاسعة حيث تصل إلى 4144 كلم بحساب طول الحدود الشمالية للدول الأربعة، شريط جد طويل يصعب السيطرة عليه و مراقبته.

الخارطة رقم 01: توضح حدود الصحراء- الساحل

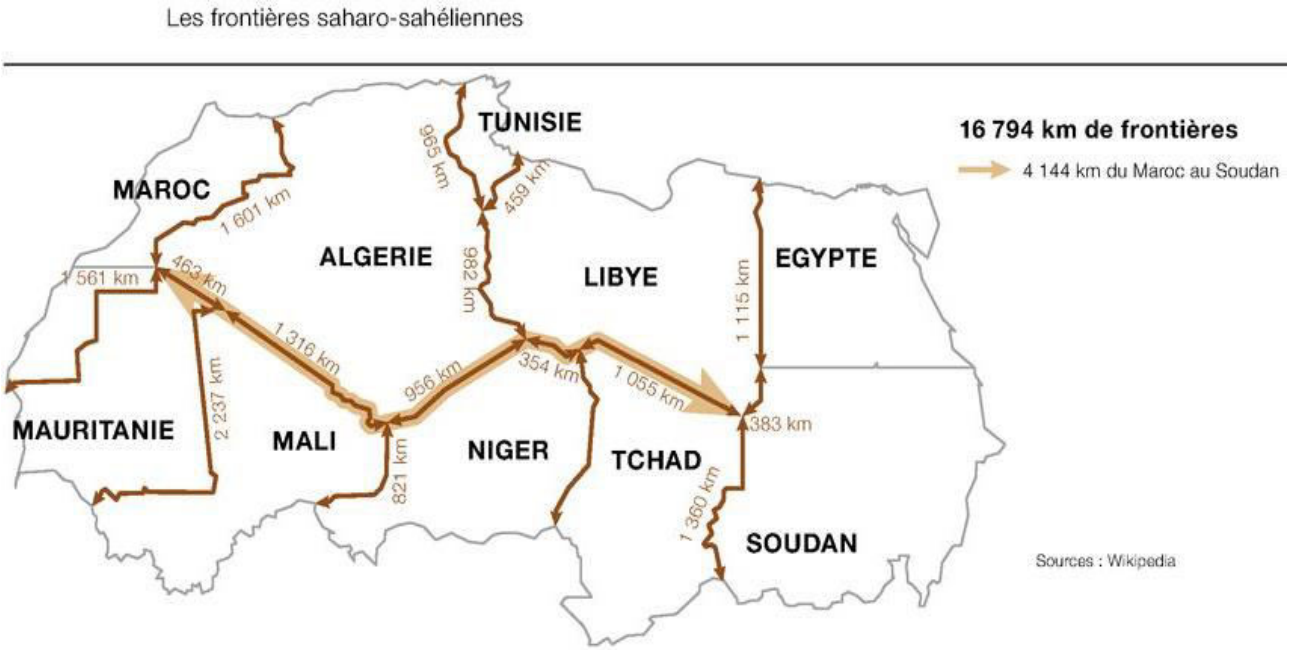


لفهم الساحل الإفريقي كمركب أمني إقليمي، فإنه من الإلزام علينا التطرق إلى الإطار النظري لمركب الأمن الإقليمي " Regional Security Complex"، حيث مركز الفكرة في النظرية هو أن معظم التهديدات ذات القدرة على الإنتقال بسهولة أكثر عبر المسافات القصيرة، ما يخلق حالة من الترابط الأمني عادة ما يناقش على أساس مجمعات إقليمية، حيث إضفاء الطابع الأمني أو ما يعرف بعملية "الأمننة" مرتبط أكثر بين الأطراف الفاعلة داخل هذه المجمعات مما عليه بين الجهات الفاعلة داخل المركب الأمني و الجهات الخارجية.

نظرية مركب الأمن الإقليمي تستخدم مزيج من المناهج: المادية "materialist" و البنائية "contructivist"، فعلى الجانب المادي تستخدم أفكار الإقليمية و توزيع القوة داخل المجمع الإقليمي، و كأن النظرية قريبة من تلك الموجودة في الطرح الواقعي الجديد، أما في الجانب البنائي تبنى النظرية على مجموعة أفكار نظرية الأمننة في الأعمال السابقة لبوزان و ويفر الذين ركزوا على العمليات السياسية في بناء الأمن[7].

وفقا لباري بوزان و ويفر فإن ديناميات الأمن بطبيعتها علائقية و أن أي بلد غير مكتفي ذاتيا، ليعرّفا بذلك مركب الأمن الإقليمي في كتابهما لسنة 2003 تحت عنوان " الأقاليم و القوى: بنية الأمن الدولي" ب: "مجموعة من الوحدات التي تقوم بعمليات الأمننة و نزع الطابع الأمني بشكل مرتبط جدا، بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن و ليس من المعقول أن تحلل أو حلها بمعزل عن بعضها البعض".

ليتحدد مركب أو مجمع أمن إقليمي على أساس مجموعة من المتغيرات و المكونات التحليلية الرئيسية المتمثلة في **أنماط الصداقة و العداء داخل المنطقة**، مع الأخذ بشكل من أشكال و **أنماط متماسكة جغرافيا متناسقة للترابط الأمني**، و في كثير من الأحيان طابع معين محلي لمجمع الأمن الإقليمي يتأثر بمجموعة عوامل تاريخية كالعداوات الطويلة الأمد أو ثقافة مشتركة. كما و أن تشكيل مجمعات أمنية

[7]POTTS, Malcolm et ZULU, Eliya et autres, Crisis in the Sahel: Possible solutions and the Consequences of Inaction, OASIS Conference (Organizing to Advance Solutions in the Sahel), hosted by the University of California, Berkeley and African Institute for Development Policy in Berkeley April 9, 2013, P 7.

[7] BARRY, Buzzan and OLE, Waever, Regions and powers: The structure of international security, New York, Cambridge University press, 2003, P 3.

إقليمية تنتج من **التفاعل بين هيكل الفوضى من ناحية و ضغوط القرب الجغرافي المحلي من ناحية ثانية**، فالجوار المادي يميل إلى توليد متزايد من التفاعل الأمني بين الدول المجاورة، ليعتبر بذلك التّجاور "adjacency" عنصر مهم لأمن المجمع لأن العديد من التهديدات تنتقل أكثر و بسهولة عبر المسافات القصيرة، ليؤثر بنحو متزايد القرب الجغرافي على عملية التفاعل الأمني و يكون أقوى وأكثر وضوحا في القطاعات الأمنية من العسكرية، السياسية، المجتمعية و البيئية، فالقاعدة العامة ترى أن التجاور يزيد من التفاعل الأمني "security interaction" و يكون أقل اتساعا في القطاع الإقتصادي حسب بوزان.

ما يجدر الإشارة إليه أن الترابط الأمني يميل أن يكون التركيز فيه إقليميا تتوسطه مجموع الوحدات المعنية، لكن هناك طرح آخر يخص القوى الكبرى يتجاوز إلى حد كبير منطق الجغرافيا و الحدود و من المستحيل حصر مصالحها الأمنية و أنشطتها إلى ما يقرب جيرانها بالتالي تتجاوز الحتمية الإقليمية لتخترق هذه القوى عدة مناطق، و تصبح آلية و ميكانيزم التغلغل "penetration" ميزة لها و تجعل من " التحالفات الأمنية" مع الدول ضمن مجمع الأمن الإقليمي وسيلة في تحقيق أهدافها. من أهداف نظرية مركب الأمن الإقليمي هو مكافحة و تجاوز الميل/النزعة في التأكيد على دور القوى الكبرى في المجمع، بالمقابل ضمان أن يتم إعطاء للعوامل المحلية وزنها المناسب في مجال التحليل الأمني[8]. لتصبح النظرية بمثابة إطار تنظيمي للدراسات التجريبية للأمن الإقليمي حيث تحدد[9]:

أ- الجانب المحلي لدول المنطقة بتشخيص نقاط الضعف.

ب- العلاقات بين دولة و دولة، بمعنى طبيعة التفاعلات التي تتولد في المنطقة.

ج- تفاعل المنطقة مع المناطق المجاورة (هذا يفترض أن يكون نسبيا بالنظر إلى أن تعريف المجمع بواسطة التفاعل الذي يجري داخل المنطقة يكون أكثر أهمية).

د- دور القوى الخارجية في المركب الأمني الإقليمي ( التفاعل بين الهياكل الأمنية الإقليمية و الدولية).

هذه المحددات أو المستويات الأربع مجتمعة فيما بينها تشكل كوكبة الأمن.

من حيث تحديد أنواع المجمعات الأمنية الإقليمية، حدد "Morgan" تصنيفات لنظام الأمن الإقليمي كأداة مفيدة في فهم و تأثير القوى الإقليمية على ديناميات الأمن سواء بصورة تعاونية أو تصارعية، ليصنف مورغان مركب الأمن الإقليمي من خلال التسلسل التالي إلى خمس أنواع و هي[10]:

**أ- مركب أمن إقليمي قائم على أساس الهيمنة "hegemonic"**: و يعني أن دولة واحدة تتميز بأكثرية التفوق و هياكل قوة تمكنها من خلق و الحفاظ على "القواعد الأساسية، المعايير و الطرق العملية للأبعاد المختلفة للنظام الإقليمي". تسعى الدولة إلى بسط السيطرة و توسيع دائرة نفوذها، هذه الهيمنة تستند على الإعتراف "recognition" من الجهات الأخرى المكونة للمجمع الأمني الإقليمي.

**ب- مركب أمن إقليمي تحكمه بنية قائمة على مفهوم الأمن الجماعي "collective security"**: في هذه الحالة يعني أن الدول توافق على بعض المعايير و القواعد للحفاظ على الإستقرار، و عند الضرورة الوقوف صفا واحدا لوقف العدوان. هذا النظام الأمني يشمل جميع أعضاء المجمع الأمني الإقليمي، في اتفاق متبادل لنبذ العدوان ضد بعضهم البعض، و في حال انتهاك الإتفاق يمثل هجوما على الجميع، و كثير من مفكري البنائية يرون مثل هذا الترتيب كنتيجة لتطور هوية مشتركة. نظام أمني من المرجح أن يكون جزءا من إطار مؤسسي أوسع يعزز التعاون و يوفر الظروف الملائمة لزيادة الأمن و إدارة النزاعات.

**ج- مركب أمن إقليمي قائم على الحد/الكبح/القمع من قوة إحدى الوحدات في المجمع "power restraining"**: المقصود منه، أن الدول تتابع مسألة الأمن في المقام الأول عن طريق إنشاء و صيانة ما يعتبرونه استقرارا، عن طريق توزيع القوة في المجمع الأمني المتعدد الأقطاب بصورة عقلانية بين توزيع معين للقوة و تناسب المصالح.

---

[8] BARRY, Buzzan and OLE, Waever, Op.cit, PP 43-47.

[9] BARRY, Buzzan and OLE, Waever, Op.cit. P 51.

[10] DERRICK, Frazier and ROBERT, Stewart-Ingersoll, "Regional powers and security: A framework for understanding order within regional security complex", European journal of international relations, 2010, PP 5-7.

**د- مركب أمن إقليمي قائم على أساس علاقات متجانسة و متفقة "great power concert"**: واحد من الأنظمة الأمنية أين أقوى الدول في المنطقة تتشكل معا لتحقيق الإستقرار، هذه الدول تشكل بانتظام إطار تعاوني تحدد كيفية التعامل مع التهديدات الأمنية، هذا النظام يتناسب إلى حد ما و نطاق نظام الأمن الجماعي.

**هـ- مركب أمن إقليمي غير منتظم و غير خاضع لبنية محددة "unstructured"**: يعرف من خلال عدم وجود وسيلة منسقة لإدارة الأمن الإقليمي، استخدم كل من بوزان و ويفر هذا المصطلح لوصف المنطقة من حيث شرطين: الأول: أن الدول المحلية ذو قدرات منخفضة، الثاني: يتمثل في العزل الجغرافي ما يجعل التفاعل صعبا بين مركز الدولة و الأقاليم التابعة لها التي تبقى مهمشة دون سلطة.

في إسقاط الإطار النظري "لمركب الأمن الإقليمي" على منطقة الساحل الإفريقي، يمكننا الجزم أننا نتعامل مع منطقة قائمة على أساس مركب أمني إقليمي غير منتظم و غير خاضع لبنية محددة و ذلك راجع لجملة من المتغيرات و المحددات سواء الجغرافية منها أو البنيوية.

فالأقاليم غير الخاضعة للحكم تشكل تحديات لمسألة الأمن، باعتبارها فضاءات خصبة للإرهاب و الأنشطة الإجرامية و منصات إطلاق هجمات ضد مصالح القوى الكبرى الغربية، مثل هذا الواقع يؤدي إلى فشل الدولة نتيجة السيطرة السيئة سواء البرية، البحرية أو الجوية على مناطق حيوية ما يشكل غيابا على طول السلسلة المتصلة من سيطرة الدولة[11]. فمن بين مؤشرات غياب الحكم التالي: مستوى تغلغل الدولة في المجتمع، مدى احتكار الدولة استخدام القوة، مدى سيطرة الدولة على حدودها، ما إذا كانت الدولة خاضعة للتدخل الخارجي من قبل دول أخرى. و نحو مزيد من الدقة يمكن تقسيم بعض المتغيرات إلى عدد من المؤشرات، على سبيل المثال التغلغل في المجتمع يمكن قياسه من حيث وجود أو غياب مؤسسات الدولة، حالة البنى التحتية...إلخ. بالتالي، المقصود من غياب الحكم أن الدولة تصبح غير قادرة أو غائبة في القيام بوظائفها، كما لو أننا نجادل بأنه لا يوجد هيكل حكم واقعيا في هذه المناطق و هكذا تصبح أراضي خارج سيطرة الحكومة التي تتولى السيادة الإسمية "nominal security" على الأراضي فقط[12].

**الساحل الإفريقي: هيكل فوضوي و فضاء غير خاضع للحكم**

في نظرة عميقة نحو الداخل، فإن أكثر ما يميز الساحل الإفريقي هو هشاشة المبنى الإجتماعي، الإقتصادي و السياسي للدول المكونة لهذه المنطقة، من تفكك إثني، عرقي و قبلي دون تجاهل عامل اللغة الذي أدى بدوره لغياب هوية مشتركة، واقع يعكس ضعف التجانس و الإندماج المجتمعي، الأمر الذي أنتج أزمات داخلية و اضرابات وصلت لدرجة التصادم القبلي و الإثني داخل نفس الدولة[13]، ضمن الحدود السياسية و الإدارية المصطنعة (غير عشوائية) التي رسمت خارطة المنطقة دون الأخذ بعين الإعتبار الجانب الإجتماعي و المكاني للسكان المحليين، حدود كانت بمثابة جذور و تهيئة نحو بروز النزاعات بالنظر إلى تقسيم المنطقة، تقسيما قطع أواصل المجتمع، الثقافات و اللغات، إذ لم يراعي المجتمعات المحلية ما خلق أزمة هوية التي تعتبر من أكبر المعضلات في فضاء الساحل، لتعرف الوحدات المشكلة للمنطقة ما يعرف ب: "أزمة بناء دولة" متماسكة الأطراف و منسجمة بين الشعوب المقسمة بين الشمال المهمش المهجور و بين الجنوب أين ظروف العيش، لتعرف بدورها المنطقة أزمة تكامل و اندماج و عجز في التعامل مع التنوع العرقي، اللغوي و القبلي. عموما، كان اهتمام المستعمر واضحا بالضفة الجنوبية و جعلها "مركز الدولة"، أساسها و قلبها النابض و هذا واضح من خلال انتشار عواصم الدول في جهة الجنوب الغربي حيث التواصل مع باقي المستعمرات في غرب إفريقيا[14].

---

[11] ANGEL, Rabasa, STEVEN, Boraz and others, Ungoverned territories: Understanding and reducing terrorism risks, United States: RAND cooperation, 2007, P 1.

[12] Ibid, P 3.

[13] محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء، (عمان: دار الخليج للنشر و التوزيع، ط 2، 2016)، ص 19.

[14] المرجع نفسه، ص 21.

أما اقتصاديا، ما يظهر في الساحل هو سمة الفشل باعتبار اقتصاديات هذه الدول متدهورة، تدهور راجع إلى الطبيعة الرعوية و الزراعية لاقتصاد المنطقة غير المستقر نتيجة ارتباطه بالظروف و التغيرات المناخية الصعبة جدا التي تتأثر بموجات الجفاف و تضرب الساحل بصفة دورية، ما يولد تفاقم المشاكل بصورة متضاعفة كبروز الفقر، المجاعة، سوء التغذية و مشكل البطالة، معطيات تمثل في جوهرها مصادر "لفقدان الأمل" ما يولد إحباطا و يأسا داخل الجماعات المحلية، لتهيأ ظروف خصبة و مواتية نحو حركات التمرد، العصيان و مطالب احتجاجية[15].

سياسيا، تعاني منطقة الساحل الإفريقي العديد من المشاكل السياسية كالإنقلابات العسكرية، أزمات شرعية، فساد سياسي، ضعف الأداء المؤسسي، عجز وظيفي للدولة...إلخ، و ما زاد الأمر تعقيدا انعكاس وضع البناء الإجتماعي القائم على أساس القبلية– العرقية و الإثنية بالسلب على الحياة السياسية لهذه الدول.

واقع سياسي من شأنه احتمالية سقوط و تهاوي الأنظمة القائمة ما يزيد تعقد الأزمات الإقتصادية والإجتماعية...إلخ، في شكل انقلابات عسكرية و تمردات متتالية كما حصل في النيجر و مالي و ما يحدث حاليا، انقلاب عسكري في الجنوب و حركة انفصالية في شمال مالي، بهذا الطرح فإن مؤشرات اللإستقرار و غياب الأمن و السلم في تصاعد مستمر مع توسع العجز الوظيفي للدولة ما ينعكس سلبا على الأداء الأمني لها[16].

فمنذ حوالي 50 سنة الماضية، هزت منطقة الساحل الإفريقي نوبات متكررة من العنف في شكل نزاعات حدودية، حركات انفصالية و تطرفية، تمردات، انقلابات عسكرية و تغيير الأنظمة...إلخ، ما جعل دول الساحل الإفريقي مع نهاية 2000، توصف بمجموع الدول التي " طغى عليها العنف "، و الملاحظ أن منازل أو مقرات الصراع بالمنطقة غير مستقرة و ثابتة تمتاز بشدة حركيتها و مرونتها.

تدهور الأوضاع بالساحل راجع إلى مجموعة من العوامل التركيبية ذات بعد داخلي لمواطن الصراع آخذة بعدها الإقليمي ذات التداخل الجيوبوليتيكي للنزاعات، ما يجعل المنطقة حزاما منتجا لأزمات متعددة الأبعاد و الأوجه، نزاعات في مجملها تتميز بعدم اليقين الجيوبوليتيكي ممتدة على كامل عرض القارة الإفريقية من موريتانيا وصولا إلى البحر الأحمر، هذا القرب و التماس الحدودي و الجغرافي بين الدول خلق تهديدات و منازل لاإستقرار في ظل التوازن الهش لكل دولة من دول الساحل الإفريقي[17].

انقلابات عسكرية، تمردات، ثورات، نزاعات حدودية، عصيان، حركات معارضة بمطالب اقتصادية و اجتماعية، منذ بداية القرن 21 أزمات متعددة الأوجه و الأشكال أعادت تشكيل المشهد السياسي و الأمني لدول الساحل الإفريقي إضافة لعلاقاتهم الجيوبوليتيكية.

إن محاولة الفهم العميق لأسباب و آثار النزاعات بالساحل الإفريقي أصبح عملية معقدة على نحو متزايد بالنظر إلى طبيعة هذه النزاعات و بعدها الإقليمي العبر وطني "transnationaux"، فمنطقة الساحل باتت توصف كمكان للصراعات التي تنفجر بشكل متقطع في شرارات صغيرة لعدة عوامل عميقة و متعددة الأوجه، بما في ذلك سوء الحكم، شرعية الحكومة المحدودة، الصراعات العرقية، ضعف الدولة و المعارضة المتزايدة بين السلطات المدنية و العسكرية، عوامل ساهمت في احتلال المنطقة من قبل جماعات مسلحة أدت إلى نشوب أزمات مستمرة ما يجعلنا أمام واقع الإنهيار المؤقت و التدريجي للدولة، علاوة على ذلك، هيمنة طابع القبلية و الإثنية و الإنقسامات العرقية، مسألة الطوارق النزاع الأقدم، غياب الطابع الخدماتي من بين العوامل الكامنة وراء الأزمة، كما للتخلف حصة للعديد من المشاكل الأمنية، هشاشة اقتصاد الدولة، الضعف الإجتماعي و تفاقم المشاكل المناخية و الجغرافية التي تعانيها المنطقة كمصدر تهديد لها ما زاد من تعقد الوضع. إلى جانب تحديات الفقر و التخلف، الجماعات المسلحة المتطرفة و جريمة الحدود التي عرفت سهولة الإنتشار بواسطة شساعة الحدود التي يسهل اختراقها، ضف إلى تداولها الأسلحة في أعقاب انهيار النظام الليبي و قدرات الدولة المحدودة

---

[15] محمد بوبوش، المرجع السابق ذكره، ص 23.

[16] عشور قشي، "التنافس الفرنسي– الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الإهتمام و آليات التغلغل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 45–46، 2015، ص 74.

[17] BOSSARD, Laurent, Op.cit, PP 64-65.

في المنطقة، ما ساعدها على القيام بأنشطة إجرامية متعددة بما في ذلك اختطاف الرهائن الأجانب، عوامل زادت فوضى البيئة الأمنية و غياب الأمن و زعزعة الإستقرار لتتحول منطقة الساحل مسار عبور مختلف الأنشطة غير المشروعة و مصدر قلق[18].

ضف إلى ذلك، تم ربط النزاع بالساحل الإفريقي بدينامية جيوبوليتيكية إقليمية تمثلت في ليبيا التي زادت من مخاوف عدم الإستقرار أين الحكومة المركزية لم تعد قادرة من تأسيس سلطة على إقليمها الشاسع حيث الجنوب تهديدات جديدة آخذة في الظهور و تطوير ميلاد الجهاديين + أزمة محتملة بين قبائل التبو و العرب، أيضا شمال تشاد أين يقطن قبائل التبو ظروف تدل على أن يصبح هذا البلد مهيأ لينتهي في قلب النزاع بالمنطقة، نيجر و تحدياتها الأمنية الداخلية من جهة و تأثرها بالأزمة الليبية شمالا من جهة أخرى و جنوبا حيث الإنتشار الواسع لحركة بوكو حرام بنيجيريا أما غربا الأزمة بمالي و تداعياتها الإقليمية، لتضاف موريتانيا كلاعب هش ناشئ بالمنطقة، دون تجاهل الجماعات المسلحة للقاعدة بالمغرب الإسلامي "AQMI" و مختلف الجماعات الجهادية.

ما نستنتجه من النزاع بمنطقة الساحل هو ازدواجية الأخير ببعده الداخلي المتمثل في هشاشة الدول و تحدياتهم الأمنية لتعكس آثارا إقليمية على دول الجوار و انتشار النطاق الجغرافي لأنشطة الجماعات المسلحة. لتتحدد الرؤية الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل ضمن قوس من الأزمات يربط بين موريتانيا، مالي، نيجر و تشاد، دول ذات تكوين مماثل بكثافة منخفضة جدا في جميع المناطق الشمالية و العاصمة السياسية و الديمغرافية تتمركز في الجنوب الغربي، و الملاحظ أن السيطرة على الأقاليم مشكل تعانيه الدول بشدة، ما ينتج عنه اختلال للتوازن الإقليمي ضف إلى سياسات عدم المساواة و التركيز على المناطق المتحضرة بعيدا عن السكان البدو الرحل المهمشين، ما يولد بطبيعة الحال شعورا بالإحباط و حركات انفصالية و استياء عميق ضد السلطة المركزية، الطوارق في مالي و نيجر، التبو في تشاد...إلخ.

إذن المنطقة كانت و ربما ستواصل أن تكون مهتزة بتمردات و هو الشغل الشاغل للحكام المحليين و القوى الغربية، تهديدات تتطور بسبب نقاط ضعف و هشاشة في المنطقة: منطقة رمادية غير مراقبة، تعاني سوء الإدارة خصوصا من حيث الأجهزة الأمنية، حدود موروثة عن الإستعمار مفروضة أين عانت منها البلدان و أخيرا غالبية السكان بدو رحل. الساحل هو مسرح لعمليات العديد من الجهات الفاعلة التي تشترك في نقطة واحدة متمثلة في عدم وجود سلطة بالمنطقة[19].

في حقيقة الأمر، العوامل المذكورة ليست بالضرورة من عناصر عدم الإستقرار، فالتي تساهم في تعزيز مشاكل أخرى كما ذكرنا سابقا هي البناء السياسي، الإقتصادي و الإجتماعي، ما يجعل الساحل الإفريقي منطقة شديدة الإشتعال "zone hautement inflamable" بين مختلف المجموعات لاعتبارات اقتصادية، إثنية أو دينية ليست جديدة في المنطقة لكن اليوم عناصر جديدة تظهر، أهمها الحركات المتطرفة و تهيئتها لظروف صراع أوسع ما يؤثر على الإستقرار، ضف للأزمات الإقليمية ذات التأثير الواسع النطاق أهمها الأزمة الليبية[20].

الوضع الأمني بالساحل الإفريقي يتدهور بطريقة تقدمية فعدم الإستقرار يبدو و كأنه يمتد على كل أقاليم المنطقة و ما يحدث في مالي مفتوح ليحدث في أية دولة، أنظمة لم تحقق استقرارا كافيا بانقلابات متكررة، حكومات استبدادية لا تحل المشاكل الأمنية بل تظل صامتة، بالتالي الإستقرار في الساحل في شكل ضبابي "estomper"[21]، حيث يقع ضمن دائرة من التهديدات المتنامية بالجملة، كالآتي[22]:

---

[18] MIREILLE, Affa'a-Mindzie, Synthèse de réunion résume les thèmes clés du séminaire : "Sécurité et dévelopement au Sahel-Sahara", organisé par L'Institut international pour la paix (IPI), le Secrétariat exécutif de la Stratégie de développement et de sécurité dans les zones sahélo-sahariennes du Niger (SDS Sahel Niger) et le Centre des stratégies pour la sécurité du Sahel Sahara (Centre 4S), Niger : Niamey, 15-16 février 2013, décembre 2013, P 2, Sur le site : www.ipinst.org

[19] PELLERIN, Mathieu et TROTIGNON, Yves, "Les enjeux sécuritaires des rivages Sahéliens", Revue Sécurité et stratégie, N° 4, 2/2012, PP 43-44.

[20] CARBONARI, Andrea, "Sahel : La bande de l'instabilité", Dossier 3, April 2012, Date de consultation : 10-12-2015, Sur le site: www.misna.org

[21] Ibid, P 7.

[22] محمد بوبوش، المرجع السابق ذكره، ص ص 212- 213.

- ✓ انفجار دوري للنزاعات (حدودية، إثنية، انقلابات عسكرية...).
- ✓ بيئة أمنية و ملجأ لنمو الجماعات المسلحة.
- ✓ منطقة رمادية تشمل الأنشطة غير المشروعة.
- ✓ تكوين جماعات جهادية لتسريب معتقدات و أفكار متشددة.
- ✓ امتداد و توسع نطاق تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.
- ✓ منطلق للهجرة غير الشرعية.
- ✓ تصاعد شدة النزاعات بفعل تداعيات الأزمة الليبية و مضاعفتها للمخاطر الأمنية.
- ✓ منطق عسكرة المنطقة و تغذية النزاع.
- ✓ ساحة لتمركز القوى الكبرى سعيا للحفاظ على مصالح إستراتيجية.

**هكذا، يمكننا أن نميز بين مستويات مختلفة في قضايا الساحل الإفريقي الجيوسياسية:**

أ/ المشكلة الهيكلية فيما يخص صعوبة تحديد سيادة الدول التي تشكلت خلال فترة انتهاء الإستعمار و خاصة مسألة الحدود التي لم تتفق و مجتمعات المنطقة و مؤسساتها السياسية.

ب/ المشكل الثاني مجموعة الإختلافات العرقية، الأمر الذي من شأنه خلق توترات و محاولة الإستيلاء على السلطة ما يؤدي إلى مواجهات وجها لوجه بين المجموعات العرقية و الحكومة المركزية.

ج/ المشكل الجيوبوليتيكي الهيكلي الثالث المتعلق بخطوط التصدع في الأديان الواضح بشكل خاص في تشاد، ضف لمسألة اللغة و دورها في بناء الإندماج و الشعور الوطني.

د/ اختلاف الفوارق الديمغرافية بين المجموعات العرقية التي تحاول كل منها تعديل ميزان القوة لصالحها.

من الواضح مما سبق، أن بلدان الساحل الإفريقي في القانون الدولي هي دول مواجهة لبعضها البعض بسبب مجموع الإختلافات الإثنية و الدينية، صعوبة الإتصال بسبب غياب لغة مشتركة، الغياب الناتج عن الأمية الجد مرتفعة، هيكل جيواجتماعي- ديمغرافي ذو أهمية جيوسياسية في الإتجاهات الديمغرافية الطبيعية للسكان، ما يستلزم إدارة هذه الهياكل مستقبليا لتحقيق التوازن الجيوسياسي الإقليمي المرجو لمنطقة الساحل في عملية التحول الديمغرافي[23].

**المحور الثاني: إشكالية التنمية بدول الساحل الإفريقي**

بخصوص مسألة التنمية، تعني الأخيرة توفير كافة الإحتياجات الأساسية اللازمة لبناء الدولة، وهنا نرى ارتباطا كبيرا بين قدرة الدولة من توفير المتطلبات الأساسية لأفرادها من اقتصادية، سياسية، خدماتية و اجتماعية...إلخ في ظل حالة الأمن الذي تتمتع به الدولة و هو التحليل **لنظرية الحاجات الإنسانية**[24] **"human needs theory"**، فإن جميع البشر لديهم حاجيات أساسية يسعون إليها لتحقيقها و أن حرمان الأفراد و الجماعات من هذه الحاجيات قد يكون له تأثير فوري أو في وقت لاحق ما يؤدي لحالة النزاع. لتتألف الحاجات الإنسانية الأساسية "basic human needs" من المادية، النفسية، الإجتماعية...إلخ، كالوصول إلى الغذاء مثلا. ف "Abraham Maslow" في دوافعه الشخصية قد حدد هذه الإحتياجات لتشمل السلامة، الإنتماء و تحقيق الذات. في حين "Burton" عام 1990 حددها من ناحية الإستجابة، التحفيز، الأمن، الإعتراف و عدالة التوزيع. أما "Edward Azar" ذكر بعض الحاجات الأساسية مثل الأمن، الإعتراف الإجتماعي و الهوية. لهذا فإن منع حدوث النزاع يتحقق بضرورة تحقيق احتياجات الفرد الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية، و الأمر الذي يجعل ارتباط مفهوم الأمن و تحقيق الدولة الحاجات الأساسية للفرد مسألة جوهرية،

---

[23] DUMONT, Gérard-Françoit, La géopolitique des populations du Sahel, le Cahier du CEREM (Centre d'études et de recherche de l'École militaire), n° 13, décembre 2009, PP 12- 14.

[24] TERHEMBA, Nom Ambe-Uva and OLU AKEUSOLA Ph.D, BELLO, Abdul Rahoof A., Strategic studies in the 20th century, National open university of Nigeria, 2008, P 59.

يتمثل في مدى تأثير الأوضاع التنموية و درجتها في أمن و بقاء الدولة ذاته[25]. هو الواقع الذي نراه حقيقة بالساحل الإفريقي بتراجع عملية التنمية، أمر يفرض على الدول توترات و نزاعات عنيفة مسلحة ما تجعل الدول تولي اهتماماتها أكثر بموضوعات الدفاع و الأمن الوطني أكثر منه الأمن الإنساني ذو الصلة بمسألة التنمية. دول تغاب و تهمش فيها توفير كافة المطالب الأساسية للشعوب، شعوب وصلت إلى حد البحث عن سبل العيش من أجل البقاء على قيد الحياة، لتتدهور بذلك مستويات التنمية و تأثر على بقاء الدول و أمنها، صورة تترجم لنا النتيجة الحتمية لاستمرار الصراعات المسلحة و تبقى قضية الأمن الشغل الشاغل و المتغير الأساسي عند دول المنطقة متجاهلين مسألة البعد التنموي.

سيتم التطرق من خلال المحور، إلى نقطة جد مهمة تندرج في مسألة التنمية كمفتاح لخروج الساحل الإفريقي من مجمل النزاعات المتعددة، من خلال استقراء الواقع الداخلي (صحة، تعليم...إلخ) للمنطقة لأربع دول كنموذج (موريتانيا، مالي، نيجر، تشاد). مع إبراز مدى تأثير عوامل التنمية في أمن المنطقة.

➢ **مؤشرات التنمية البشرية لدول الساحل الإفريقي**

بالنسبة ل "Gérard-François Dumont"، يرى أن أول ميزة لديمغرافية بلدان الساحل الإفريقي هو فقرهم، في الواقع، متوسط المعدل العالمي للدخل القومي الإجمالي (RNB) للفرد الواحد بالنسبة للقدرة الشرائية (PPA) قدر ب 10.760 دولار، وفقا لإحصائيات البنك الدولي دول الساحل تختلف ما بين 2410 دولار للفرد بالنسبة لموريتانيا، 720 دولار للفرد بالنسبة للنيجر، البلد الذي لديه مناجم اليورانيوم، القصدير و الحديد، فكل من مالي، تشاد و نيجر يعانون من حالة العزلة التي تعيق التنمية و الظروف الإقتصادية و ضعف موقعهما الجغرافي كدول حبيسة ضف لموقعهما السياسي.

إذا ما أخذنا بالناتج المحلي الإجمالي للفرد و مؤشر التنمية البشرية كمرجع، دول الساحل من بين أفقر 40 بلد في العالم، في السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، تشاد و النيجر، حيث يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر أقل من 2 دولار يوميا، عوامل تفسيرية في كثير من الأحيان من حيث هشاشة هذه الدول.

في إطار التحليل المكاني "analyse spatiale"، بالنظر إلى إسم المنطقة "الساحل الإفريقي"، أولا الحقيقة أن المنطقة غير ساحلية و ثانيا حتى بالنسبة لدول مثل السنغال و موريتانيا ذات الواجهة البحرية فإن جزءا كبيرا من أراضيها الإقليمية سيء للغاية من حيث البنى التحتية و شبكة الإتصالات ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل و سعر المواد المستوردة و توزيعها في المنطقة.

من حيث التحليل القائم على عرض و تقديم الخدمات " l'analyse de l'offre de service"، فإن وضع البنى التحتية فيما يخص النقل هو انعكاس بالدرجة الأولى على نوعية الخدمات التي تقدمها دول الساحل لسكانها، حيث تشير قطاعات الصحة، التعليم، الإسكان، السياسات العامة لدعم الإقتصاد على وجه الخصوص الرعي، الزراعة و قدرة الدول فيما يخص تقديم الخدمات محدود جدا، و غالبا ما توزع استثمارات سيئة للغاية على الإقليم و على عدد قليل من السكان.

من حيث التحليل الزراعي- الإيكولوجي "l'analyse agro- écologique"، فإن للمناخ الأثر الكبير عل الغطاء النباتي لشرح الأداء الضعيف لاقتصاديات دول المنطقة، حيث سجلت الزراعة و الرعي أنشطة غالبية السكان. بالنسبة ل Gérard-François Dumont اقتصاد دول الساحل الإفريقي هو **اقتصاد البقاء على قيد الحياة " a survival economy"**[26]، إنتاج يعتمد اعتمادا كبيرا على القطاع الزراعي و الرعي المتأثر جدا بتقلب و تغير المناخ و العواقب البيئية من تصحر و جفاف، ما يشرح لنا هشاشة اقتصاد المنطقة القائم

---

[25] أحمد محمد أبو زيد، التنمية و الأمن: ارتباطات نظرية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الإمارات العربية المتحدة، 24- 26 مارس 2012، ص 2.

[26] Gérard-François Dumont et Alain Antil, Le Sahel sur la carte du monde, Date de consultation : 25-11-2016, Mise à jour : 07/05/2013, sur le site : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/d000540-le-sahel-un-enjeu-international/le-sahel-sur-la-carte-du-monde

على البقاء على قيد الحياة في ظل ظروف جد صعبة، أمر يجعل الإقتصاد قائم على البحث بالدرجة الأولى على **سبل العيش " moyens de subsistances**" وتحقيق الأمن الغذائي الذي يتعزز بالإعتماد على الأنشطة الزراعية في منطقة الساحل الإفريقي[27].

➢ **سوء التغذية و الجيوسياسة**

سوء التغذية بمنطقة الساحل مرتبط بمجموعة من الأسباب الكامنة اجتماعية، سياسية، ثقافية، و الإقتصادية خاصة، فالمجاعة أصبحت رهانا جيوسياسيا، حكومات تستخدمه لإضعاف السكان و تعتبر نفسها غير كافية لتحقيق الولاء للسلطة، و دول أخرى تستخدمه للحصول على الدعم الدولي. في هذا السياق سوء التغذية و المجاعة ترجع لأسباب مختلفة، بالدرجة الأولى للعمليات الزراعية حيث الكثير من المناطق الساحلية تبقى اقتصادياتها عرضة لمجموعة من المخاطر، و التقنيات الزراعية غير الملائمة للتغيرات المناخية، في كثير من أراضي الساحل الكثافة السكانية منخفضة لا تشجع على استخدام عمليات أكثر كفاءة و أكثر احتراما للتنمية المستدامة.

عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل لا يزال مرتفعا جدا، حيث تدهورت وضعية الغذاء في كل من مالي، نيجر، تشاد و موريتانيا وفق تقديرات نوفمبر من عام 2014 حيث بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بمالي 2.6 مليون شخص، بالنيجر 3.5 مليون، موريتانيا 428 ألف و تشاد 2.4 مليون شخص. لتشهد هذه الدول سوء تغذية حاد و شديد بانتشار واسع جدا، فوفقا لتقديرات 2015 بلغ عدد الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية الحاد بمالي 715.276، نيجر1.295.173، موريتانيا 129.761، و تشاد 368.962 شخص[28].

وفقا لمنظمة التغذية و الزراعة للأمم المتحدة، إن لم يتم تعزيز المساعدات الإنسانية و يتم تنفيذها خصوصا ببوركينافاسو و شمال مالي و موريتانيا و نيجر، و شمال نيجيريا و السنغال و تشاد، فإن السكان الذين يعانون أزمة غذاء سيبلغ في فترة جوان- أوت 2017 حوالي 13,8 مليون نسمة و 1,6 مليون في حالة طوارئ، و بنيجيريا 50 ألف في حالة مجاعة، من بين هؤلاء السكان الضعفاء يجب الأخذ بعين الإعتبار 4,9 مليون شخص نازح و لاجئ بسبب الأمن في بحيرة تشاد و شمال مالي بسبب النزاعات, إن وضعية التغذية جد مقلقة بشمال مالي و نيجر و عدة دول بسبب غياب ظروف الأمن الغذائي في مناطق تضم عدد من اللاجئين و النازحين داخليا، فعدد الأطفال الذين يعانون سوء التغذية الحاد يمكن أن يبلغ 3.5 مليون شخص نهاية 2017، إذا لم يتم تعزيز مساعدات إنسانية و غذائية للقضاء على سوء التغذية، فبمالي يوجد حوالي 25,6 % يعانون انعدام الأمن الغذائي بفبراير 2017، و 3,6 % يعانون سوء التغذية الحاد، و في مقارنة لانعدام الأمن الغذائي يبقى مستقرا مقارنة بفبراير 2016 الذي بلغ 25 %. [29]

في إطار مفهوم المجاعة يمكن التمييز بين ثلاث أنواع:

أ/ المجاعة المفروضة "niées " هو النوع المفروض من قبل الدول التي تفضل إضعاف الأقلية غير المرغوب فيها.

ب/ نلاحظ للأسف وجود نوع من المجاعات التي يتم خلقها "crées": يخلق من جانب الدول و من تم الحصول على الإهتمام و المساعدات الدولية، حيث يتم فرض التجويع المتعمد في بعض المناطق من الدول.

ج/ المجاعة الحقيقية " réels": هو النوع من المجاعة الذي تشهده منطقة الساحل الإفريقي و المعرضة "éxposées" بسبب مجموعة ظروف الجفاف، التصحر، الإضطرابات الأهلية...إلخ، كما يمكن أن يكون أيضا علامة جيوسياسية ناتجة عن سوء الحكم "عكس الحكم الراشد".

➢ **بنى تحتية غير كافية**

---

[27] HEINRIGS, Philippe, Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel :Prespectives politique, Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, CSAO/OCDE, 2010, P 19.

[28] GUIBAL, Jean-Claude et BAUMEL, Philippe, La stabilité et le développement de l'Afrique francophone, Rapport d'information déposé par la comission des affaires étrangères, 11-12-2013, Enregistré à la présidence de l'assemblée nationale le 06-05-2015, N° 2746 , P 18.

[29] Sécurité alimentaire et implication humanitaire ahelS au et Ouest'l de queifA en ,FAO, N°81 , Février —Mars 2017, P5

النقطة الأولى لمعالجة قضية البنى التحتية غير الكافية، هي أنها مكلفة و أقل فعالية في مجال الطاقة و النقل و غيرها، ما شكل عرقلة كبيرة لعملية النمو، فما لوحظ سنة 2014 أن وتيرة الإستثمار في إفريقيا لا تتماشى و حجم البنى التحتية. عجز بالطاقة يدفع بانقطاع الكهرباء المتكرر و بشكل عام فشل في البيئة المادية و تكاليف ضئيلة بدول غير ساحلية تعتمد على وصلات البنى التحتية من البلدان المجاورة كتشاد مثلا، لتظل المنطقة مهمشة على المستوى الإقتصادي و لاعب لا يزال صغيرا في الإقتصاد العالمي[28].

مجموع بلدان ذات ديناميكية اقتصادية محدودة بنماذج اقتصاد ذات تأثير سلبي على تنميتها. باقتصاد غير متنوع لا يزال يعتمد بشكل كبير على استخراج الموارد الطبيعية و انعدام التصنيع، نمو يظل عرضة لصدمات داخلية محتملة، اقتصادية و خارجية، بلدان لا تملك السيطرة، عوامل وضعتها في موقف الهشاشة. لتضاف على هذا مجموعة عوامل أخرى تعيق التنمية مثل ضعف البنى التحتية و مسألة الحكم، القضية التي تثير عدم الإستقرار السياسي و الفساد، كلها عوامل شكلت عواقب تعترض جوهر التنمية بالمنطقة[29].

بسبب سياقه المناخي، البيئي، الإجتماعي، السياسي، الإقتصادي و البحث عن سبل العيش، الساحل الإفريقي يبدو كأنه واحد من أكثر المناطق المعرضة للخطر في العالم، بنسب فقر مدقع عالي منتشر، ضف للمراتب المتأخرة التي تحتلها الدول في سلم التنمية البشرية. ليبقى قطاع الزراعة مصدر الرزق لغالبية السكان نفسه متقلب جدا بمخاطر أساسها الضغوط الناتجة و النمو السكاني السريع، تقلب أسعار المواد جنبا إلى جنب مع تدهور الظروف المناخية التي تنتج دورات متكررة من الجفاف و التصحر دون تجاهل التهميش لأطر التنمية و الجانب الخدماتي (صحة و تعليم و سكن...إلخ) خاصة بمناطق الشمال، ليواجه السكان بذلك مزيجا من انعدام الأمن تغذيه صراعات متعددة و التأخر التنموي المرتبط بعوامل التخلف و الحرمان و الفشل الخدماتي.

➢ **مؤشر التنمية البشرية "the human development index" كمقياس للهشاشة**

مؤشر التنمية البشرية (IDH)، أداة واسعة لقياس درجة الرفاه "bien-être"، يجمع بين مجموعة من المعايير الإقتصادية، الإجتماعية من صحة و تعليم...إلخ، يسلط الضوء على مجمل الإختلافات على مستوى التنمية، مثلا نيجر تحتل المرتبة الأخيرة في سلم التنمية البشرية و نفس الأمر بالنسبة لمالي و تشاد مقارنة بفرنسا.

الجدول رقم 01: يوضح مؤشرات التنمية البشرية لدول كل من مالي، موريتانيا، نيجر و تشاد مقارنة بفرنسا (2015)

| مؤشرات ومعايير التنمية | مالي | موريتانيا | نيجر | تشاد | فرنسا |
|---|---|---|---|---|---|
| مؤشر التنمية البشرية | 0.419 | 0.506 | 0.348 | 0.392 | 0.888 |
| مؤشر التنمية العالمي | 179 | 156 | 188 | 185 | 22 |
| الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي % | 7.1 | 3.8 | 6.5 | 3.6 | 11.7 |
| معدل وفيات الأطفال -5 سنوات( لكل 100 ولادة) | 122.7 | 90.14 | 104.2 | 147.5 | 3.5 |
| متوسط العمر المتوقع عند الولادة(سنوات) | 8.4 | 8.5 | 5.4 | 51.6 | 82.2 |
| الإنفاق على التعليم % من إجمالي الناتج المحلي | 4.8 | 3.8 | 4.4 | 2.3 | 5.7 |
| متوسط سنوات الدراسة (سنة) | 2 | 3.8 | 1.5 | 1.9 | 11.1 |
| معدل معرفة القراءة و الكتابة للبالغين % | 33.6 | 45.5 | 15.5 | 37.3 | n.a |

[28] GUIBAL, Jean-Claude et BAUMEL, Philippe, Op.cit, P 18.
[29] GUIBAL, Jean-Claude et BAUMEL, Philippe, Op.cit, P 13.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي للفرد (ثابت بالدولار لسنة 2005) | 1583 | 3560.1 | 908.3 | 2085.3 | 38.056.4 |
| السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر % | 55.9 | 29.9 | 73.5 | 67.6 | n.a |

Source: Human development report, **2015**, (UNDP), United Nations Development programme

بلدان بمؤشرات اجتماعية دائما منخفضة للغاية، ليظل الفقر يخيم على منطقة الساحل الإفريقي، فقر متعدد الأبعاد بثلاث مجالات رئيسية: الصحة، التعليم و المستوى المعيشي. سكان يعيشون فقرا مدقع يصل 79 % بنيجر و حوالي 56 % بمالي. كما تبقى قضية الصحة تشكل رهانا كبيرا، بإنفاق ضعيف على القطاع و معدل وفيات لأقل من 5 سنوات مرتفع جدا، و بصفة عامة تبقى المؤشرات الصحة رهيبة جدا ببيانات و معطيات مثيرة للقلق و عدم كفاية الجهود المبذولة من طرف الدول، وضع صحي يرجع أساسا إلى حقيقة أن المرافق الصحية ذات جودة منخفضة بعدد غير كافي من الأطباء المؤهلين و توزيع غير متوازن في مجال الصحة. ضف لهذا تعاني بلدان الساحل أزمة نظام تربوي، خاصة و أنه يبقى مسألة في غاية الأهمية، إلا أن المعطيات تفرض واقعا في غاية القلق حيث معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة يعرف تدنيا كبيرا في كل من مالي، تشاد، نيجر و موريتانيا بأعلى نسبة تجاوزت 45%. مؤشرات أثبت أن البلدان الساحلية من بين الأكثر فقرا بالرجوع إلى نموها، لتصنف ضمن المناطق الجغرافية التي تقع تحت فئة البلدان أقل تقدما، وضع يجعلها معرضة بشكل خاص لأزمات و صراعات داخلية.

في إطار هذا الوضع التنموي المتأزم و الفشل الخدماتي لدول الساحل، و بإسقاط المؤشرات السابقة، يمكن اعتبار دول الساحل الإفريقي، دولا فاشلة، ضعيفة و هشة على مختلف الأصعدة، من مستوى معيشي متأخر في ظل تفاقم كل أشكال الفقر و الحرمان و غياب المستوى الخدماتي لتلبية حاجيات السكان، سوء الأداء الإقتصادي بسبب الأزمات المتكررة، انتشار ظاهرة تغيير الأنظمة السياسية بالشكل العنيف حيث شهدت المنطقة ظاهرة الإنقلابات العسكرية، حروب أهلية داخلية، تمردات متتالية، و يرجع ذلك إلى العجز الوظيفي للدولة إضافة إلى العجز في بناء هيكل مؤسساتي قادر على ضمان الإنسجام و الإندماج الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي الموحد[30].

**المحور الثالث: الأمن الإنساني كإيضاح للعلاقة بين متغيري الأمن و التنمية**

برز مفهوم الأمن الإنساني في برنامج التنمية للأمم المتحدة لعام 1994 (UNDP)، الذي اقترح تحويل التركيز بعيدا عن الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني، فيمكن للمرئ الآن رؤية العديد من الصراعات داخل الدول و ليس بين الدول، و بالنسبة لمعظم الناس الشعور بانعدام الأمن يطرح نفسه أكثر من المخاوف بشأن الخوف من الحياة اليومية. في تحليل للأمن الإنساني يأتي في الدلالات التالية "الطفل الذي لا يموت، المرض الذي لم ينتشر، العمل الذي لا ينقطع و التوتر العرقي الذي لم يفجر العنف، إن الأمن الإنساني لا يتعلق بالأسلحة و القوة العسكرية بل بحياة الإنسان و كرامته".

بين التقرير سبعة مجالات للأمن الإنساني: الأمن الإقتصادي، الصحي، الغذائي، البيئي، الشخصي، المجتمعي، السياسي.

و تم في هذا الإطار تحديد ستة تهديدات رئيسية للأمن الإنساني: النمو السكاني الهائل، التفاوت في الفرص الإقتصادية، ضغوط الهجرة، التدهور البيئي، تهريب المخدرات و الإرهاب الدولي.

في عام 1997، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مفهوم الأمن الإنساني، تم إدخال فكرة التمييز بين فقر الدخل و الفقر البشري، خصوصا في دول العالم الثالث التي يصل فيها دخل الفرد إلى 1 دولار في اليوم. ليتخذ المفهوم من قبل هيئات البنك الدولي

[30] شاكر ظريف، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب و الإنعكاسات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41-42، 2014، ص 94-96.

و صندوق النقد الدولي و بعض الحكومات على سبيل المثال كندا و اليابان في العمل الأكاديمي، ليرتبط بدراسة الصراع و الأمن و التنمية الإقتصادية.

و أشارت **Caroline Thomas** إلى أن المفهوم ينطوي ليس فقط لتحول التركيز من الدولة إلى الفرد و لكن أيضا تحولا من مفاهيم أمن الفرد للتركيز على أمن الإحتياجات الفردية من ( غذاء، تعليم، رعاية صحية، و تحقيق الكرامة الإنسانية التي تحقق الإستقلال الشخصي Personal autonomy).

أحد الكتاب الرئيسيين في هذا النهج هو Barry Buzan و إسهاماته الكبرى سنة 1983، **فبوزان** وسع أجندة الأمن بإشراك 05 قطاعات بدلا من التركيز على قطاع واحد المتمثل في الأمن العسكري، أضاف **بوزان** إلى ذلك كل من القطاعات السياسية، الإقتصادية، و الإجتماعية، على الرغم من أنه أبقى الدولة الكائن و المرجع الأساسي في التحليل. سنة 1990، **بوزان** و في سلسلة من المنشورات مع **ويفر** وضعا مفهوم الأمن المجتمعي باعتباره السبيل الأكثر فعالية لفهم الأجندة الأمنية الناشئة في فترة ما بعد الحرب الباردة.[31]

***أ. الأمن السياسي:*** كبداية تعرف السياسة بأنها " العمليات و الأنشطة الهادفة إلى حل الخلافات و النزاعات التي تنشأ بين الأفراد و الجماعات في أطر علاقاتهم العامة و الخاصة"، و النشاط السياسي يعرف بأنه "كل محاولة تهدف للتأثير على سير الأحداث" ومنه الأخير مفهوم عام يشمل كل عمل يقوم به الإنسان للتأثير على سير الأحداث، و من بين أهم القضايا الكبرى المتعلقة بالمجال السياسي الحكم و إدارة شؤون الدولة، فالأمن السياسي حالة خاصة من الطمأنينة الإجتماعية تتحقق كلما وضعت الدولة و احترمت حقوق الإنسان و من تم تحقيق حالة الأمن السياسي تتجسد بمجموعة عوامل كتشجيع و تنمية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية. " هو انعدام شعور المواطن العادي أو صنف من المواطنين في الدولة بالعزلة السياسية "، و له أثرين مباشرين تسعى الحكومة لتحقيقهما:

- ✓ *الأول: زوال ما يهدد كيان السلطة الحاكمة.*
- ✓ *الثاني: زوال ما يعيق قدرة الحكومة على الحكم بفعالية.*

ما يتبادر للأذهان هو أن من أهم مقومات الأمن السياسي تحقيق المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، ما يجعل الأمن السياسي خطوة مهمة نحو تحقيق الأمن الوطني في الدولة من عدة أوجه:

- ✓ المشاركة السياسية كعنصر مهم في تحقيق التنمية السياسية من خلال خلق وجهات نظر من شأنها إيجاد حلول لمشكلات مطروحة تواجه القادة السياسيين و من شأنها إثراء الفكر السياسي.
- ✓ عدم استثناء أي أحد من فئات المواطنين لأن عكس ذلك يؤدي للإخلال بمفهوم و مضمون عملية المشاركة السياسية[32].

***ب. الأمن العسكري:*** يشير إلى المفهوم الضيق للأمن الوطني، وهو المفهوم النظري الغالب في الأدبيات التقليدية للأمن و يعتبر بمثابة القضية الأولى عند الدول في حال التصدي عمليا لأي تهديد يتعلق بالأمن الوطني.

و من بين التساؤلات التي تثار حول الموضوع:

- ✓ هل تحقيق الأمن العسكري يلزم على الدول الدخول في أحلاف عسكرية كخيار لذلك؟
- ✓ هل تحقيق الأمن العسكري يستلزم على الدول اتخاذ مناطق نفوذ لها؟
- ✓ هل يستوجب الأمن العسكري حماية الحدود الإقليمية و الدفاع عنها فقط أم أن دفاعاتها يجب أن تكون قادرة على حماية حدود تتجاوز حدودها؟
- ✓ ما مقدار القوة العسكرية المطلوب لتحقيق أمن الدولة ضد العدوان الخارجي؟

---

[31]MAEIANNE, Stone, Secutity according to Buzan : A comprehensive security analysis, Security discussion papers, Series 1, Group d'etudes et d'expertise (Securité et technologies) Geest, 2009, P42.

[32] الشفحاء فهد بن محمد، الأمن الوطني: تصور شامل، ط1، ( الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004)،ص ص 71- 73.

إن المفهوم يتضمن في محتواه مجموعة من الأسئلة تتعلق أساسا بالمجال العسكري لدولة.

كان و لا يزال موضوع الأمن العسكري يحظى باهتمام واسع على المستويين النظري و التطبيقي باعتباره المفهوم الضيق للأمن من جهة، و من المواضيع ذات الأسبقية في الدراسات الأمنية من جهة ثانية، ناهيك عما يعرفه الموضوع من شدة التعقيد. إن المهتمين بالموضوع يصنفون دول العالم الثالث من حيث دوافعهم العسكرية و الأمنية إلى مجموعتين:

- ✓ دول تسعى إلى الحفاظ على الذات و المكتسبات.
- ✓ دول تطمح إلى التوسع و تحقيق مزيد من المكتسبات.

هناك حقيقة واضحة في البيئة الدولية هي أن أمن الدولة العسكري مرتبط بمصالحها الإستراتيجية، حقيقة متفق عليها ليس فيها اختلاف، و ما يميز مسألة الأمن العسكري هو أنه لا يعتبر قضية أو مشكلة سياسية تقبل معالجتها بحلول وسطية توافقية و إنما تتعلق بحماية كيان الدولة و مصالحها ما يجعل الأمن العسكري قضية مصيرية، قضية وجود و بقاء الدولة بالتالي مسألة إستراتيجية لا تقبل المساومات[33].

***ج. الأمن الإقتصادي:*** يتمثل في حصول الدولة على أقصى قدر ممكن من الموارد، التمويل و توفير الأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة الدولة، لكن العيوب الهيكلية المستمرة التي تميز نقاط ضعف للأمن الإقتصادي هو عملية التنمية التي تعاني في جوهرها عدم القدرة من الحفاظ على الإحتياجات الإنسانية الأساسية للسكان كما هو الحال في عدة بلدان مثل السودان، إثيوبيا، ليبيريا...إلخ، يكون نتيجة عدم القدرة على مقاومة الضغوط السياسية من المؤسسات الخارجية التي تقدم إمدادات من رأس المال مقابل شروط، في هذا الإطار يرى البعض أن المشكلة تستمر لعدة أسباب كالإختلاف في المصالح بين الدول، الإستراتيجيات الناجحة التي قامت بها الدول الكبرى، الضعف الحاد من أزمة الديون للدول المتخلفة و فقدان الميزة النسبية للتكنولوجيا.

***د. الأمن الإجتماعي:*** يتعلق بمجموع التهديدات و نقاط الضعف التي تؤثر على أنماط الهوية الطائفية و الثقافة، القضيتين الأكثر بروزا على جدول أجندة القرن 21 وصراعات الهوية. من أبرز القضايا التي عرفها القرن 21: قضية الهجرة، أزمة الهوية، الطائفية، الصراع العرقي و الديني للشعوب، أصبح ما يميز هذه القضايا أنها قابلة للقياس بالأرقام و لا يمكن التحكم فيها[34]. الأمن الإجتماعي ربما يعتبر الأكثر إثارة من الخمسة للنظر فيه، في حين أنه من الصعب فصله عن القطاع السياسي، فالدول الضعيفة غالبا ما تكون غير مجهزة للتعامل مع الإختلافات في الهوية والثقافة و من المسلم به أن الأخير مرتبط و بعمق مع الأمن السياسي و حتى العسكري. فمعظم الصراعات التي تنتشر الآن تلك التي لديها عنصر مجتمعي، لذلك من المهم أن يأخذ هذا القطاع في الإعتبار دراسة الأمن على المستوى الكلي، و مع ذلك من المهم أيضا التأكيد أن مفهوم الأمن المجتمعي من الصعب تطبيقه لأنه يتماشى و متغيري الهوية و الثقافة التي يمكن أن تؤدي و بسهولة إلى سياسة التمييز، الإقصاء و التهميش.

***هـ. الأمن البيئي:*** من الصعب تحديده لكن يمكن اعتباره الأكثر إثارة للجدل من القطاعات السابقة، و عند التفكير في التهديدات البيئية المحتملة، نفكر في الكوارث الطبيعية التي تعتبر ظواهر من المستحيل السيطرة عليها هذا من جهة و من جهة ثانية تأثيرات الإنسان على البيئة ما أدى إلى ظاهرة الإحتباس الحراري و التلوث على سبيل المثال، إن هذه الظواهر لا يمكن اعتبارها تهديدات للدولة الفردية فقط و لكن تهديدات عالمية سيكون لها تأثيرا واسع النطاق.

كل واحد من هذه القطاعات له أهمية خاصة، على الرغم من التهديدات العسكرية التقليدية التي أخذت الأسبقية، إلا أن المفهوم تطور و تعرض لجميع القطاعات هذه الأخيرة التي ينبغي أن تأخذ بعين الإعتبار عند تحليل قضية الأمن الوطني و الدولي سواء بصورة منفردة أو جماعية[35].

---

[33] الشفحاء فهد بن محمد، المرجع السابق ذكره، ص ص 87 -88.

[34] BARRY, Buzan, "New patterns of global security in the twenty first century", International Affairs, ( Royal institute of international affairs ), Vol 67, N 03, 1944, PP 445-447.

[35] MAEIANNE, Stone, Secutity according to Buzan: A comprehensive security analysis, Security discussion papers, Series 1, Group d'etudes et d'expertise (Securité et technologies) Geest, 2009,, PP 5-6.

إذن التهديدات التي تواجه الساحل في كثير من الأحيان متعددة الأوجه، بموضوعية الإرهاب و انتشار الجماعات المسلحة ليست بظاهرة حديثة على العكس من ذلك دول المنطقة في حقائق متكررة من جماعات و ميليشيات إرهابية غالبا ما تشارك في أنشطة غير مشروعة مثل الإتجار بالمخدرات و احتجاز الرهائن، بالتواطؤ مع منظمات إجرامية بحتة، دورها على طول طرق الصحراء في كثير من الأحيان لضمان و سلامة قوافلها. لهذه المنظمات و الجماعات وجهين قد تعرف انقسامات داخلية فيما بينها في حين تكون مستعدة لتحالفات مع بعضها البعض بإقامة علاقات تعاونية بجميع أنواعها كطائفة بوكوحرام بنيجيريا مثلا، بالتالي أمر يعتبر بمثابة قفزة نوعية في العمليات الإرهابية لهذه الجماعات.

الوضع الأمني بالساحل الإفريقي يتدهور بطريقة تقدمية فعدم الإستقرار يبدو و كأنه يمتد على كل أقاليم المنطقة و ما يحدث في مالي مفتوح ليحدث في أي منطقة، أنظمة لم تحقق استقرارا كافيا بانقلابات متكررة، حكومات استبدادية لا تحل المشاكل الأمنية بل تظل صامتة، بالتالي الإستقرار في الساحل في شكل ضبابي "estomper"[36].

في ظل الوضع الأمني المتدهور، تسعى الجهات الدولية و الإقليمية بناء استراتيجيات مختلفة كاستجابة لمجمل الأزمات التي يمر بها الساحل الإفريقي، و الجزائر باعتبارها فاعل إقليمي محوري بالمنطقة تسعى جاهدة لحل نزاعات هذا الفضاء بآلية الحوار السياسي من جهة، و تنادي بمقاربة تنموية تجمع بين كل من الأمن و التنمية كمفتاح لاستقرار دول الساحل الإفريقي.

**المحور الرابع: الدور الجزائري في بناء أمن و استقرار الساحل الإفريقي**

تهتم الركيزة السياسية للإستراتيجية الأمنية في السلوك الخارجي للدولة – في سياق إستراتيجية الأمن الخارجي- و على نطاق واسع من خلال تحليل السياسة الخارجية لها، في هذا الجانب سيتم اعتماد **نهج الدور** كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية، نهج استخدم في مجال العلاقات الدولية بداية من عام 1970 من قبل KAL HOLSTI، و فحصه للعلاقة بين **تصورات/ مفاهيم الدور الوطني** "**national role perceptions/conceptions**" و نماذج المشاركة في عالم الشؤون السياسية. في مقالة له تحت عنوان " national role conceptions in the study of foreign policy"، هولستي وجد له بعض المفاهيم التي يمكن استخدامها في تحليل السياسة الخارجية: **كسلوك و أداء الأدوار "role performance"** الذي يشمل اتخاذ المواقف، القرارات، الإجراءات و عمل الحكومات في تنفيذ استراتيجياتها المحددة لمفاهيم دورها الوطني[37].

في تحديد للمبادئ الرئيسية لنهج الدور، وجهت 04 أسئلة لأنصار النهج عند تحليل السياسة الخارجية و هي:

-ما هي مصادر تصورات/مفاهيم الدور التي يحتفظ بها صناع السياسة الخارجية؟

-تحت أي ظرف من الظروف يتم بناء مفهوم الدور الوطني؟

-ما هي تأثيرات مصادر السياسة الخارجية و الظروف على قرارات و إجراءات الشؤون الخارجية؟

-إلى أي مدى تلعب الإستراتيجيات (مفاهيم الدور) بالمقابل الإجراءات (أداء الدور) درجة التوافق و التناغم؟

استخدم منظري الدور هذه الأسئلة في محاولة للربط بين تحليلاتهم للسياسة الخارجية لنهج الدور و قسم الأخير إلى **مصادر الدور "role sources"**، **تصورات الدور "role perceptions"** و **أداء الدور"role performance"**. حيث يرى هولستي أن أداء الدور يكون في شكل قرارات السياسية الخارجية و الإجراءات الناشئة في المقام الأول من مفاهيم دور صانعي السياسات.

إن عوامل الإحتياجات و المطالب المحلية، الأحداث الحرجة لاتجاهات البيئة الخارجية تشكل توجه السياسة الخارجية و بناء تصور دور الدولة و موقفها في تنفيذ دور معين المقصود به الأداء. ف "**Robert Keohane و Judith Goldstein**" يعرفان **مفاهيم الدور**

---

[36] CARBONARI, Andrea, Sahel : La bande de l'instabilité, Dossier 3, April 2012, P 7, Sur le site www.misna.org

37SEKHRI, Sofiane, "The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries", African journal of political science and international relations, Vol 3, October 2009, P 426.

**الوطني** بأنها " مجموعة قواعد تعبر عن سلوك السياسة الخارجية المتوقع و توجه العمل: يمكن النظر إليها على أنها خارطة الطريق " road map" التي يعتمدها صانعي السياسة الخارجية في تبسيط و تسهيل الواقع السياسي المعقد. هذه الخارطة تتضمن أهداف، إستراتيجيات نابعة من طرف مصادر مختلفة قد تكون ثابتة أو متغيرة، خارجية أو داخلية. لتتحدد **مصادر الدور** من عوامل الثقافة، التاريخ، القوانين الداخلية، القيم الوطنية و الشخصية، القدرات و موارد الدولة، الموقع، الأدوار التقليدية، الإيديولوجية، الظروف الخارجية المرتبطة بالوسط الدولي مثل الإلتزامات و المعاهدات الدولية، الاحتياجات المحلية، الشعور بالخطر من الأعداء و دول الجوار...إلخ. لتشكل مجموع هذه المصادر في الأخير مفهوم الدور لصانع السياسة في توجهات البلاد سواء في النظام الدولي أو النظم الإقليمية التابعة لها و تنشئ عند الدولة مواقف معينة تعرف في نهج الدور بمفاهيم الدور الوطني.

وفقا لهولستي: "مفاهيم الدور الوطني أنواع عامة من القرارات و الإلتزامات و القواعد لصانعي السياسة و الإجراءات المناسبة لدولتهم، و الوظائف التي و إن وجدت ينبغي على دولتهم أداؤها على أساس مستمر في النظام الدولي و النظم الإقليمية التابعة لها". بالتالي هي الإجراءات المكرسة لأداء و إجراء تصورات الدور تعرف على أنها سلوك الدور الذي يشمل سلوك السياسة الخارجية الفعلي من حيث الإجراءات المتخذة، إجراءات تسمح بتكوين صورة معينة لأدوار الدولة في مناطق معينة. كما أن مصادر نفس السياسة الخارجية يمكن أن تؤثر في مفهوم، توجه و سلوك الدور في وقت واحد، الأمر الذي يخلق حالة من عدم التوافق "non-concordance" بين مفهوم الدور و سلوكه، بذلك يبدأ نهج الدور من خلال تأثير مصادر توجه السياسة الخارجية في صياغة مفاهيم/تصورات الدور الوطني و في وقت لاحق يدرس التفاعل بين التصورات و أداء الدور. في بعض الحالات، الدول ملزمة في وقت واحد أداء أدوار غير متوافقة في إجراءاتها السلوكية مقارنة مع توجه سياستها الخارجية، أمر من شأنه أن يضع صانعي القرار في السياسة الخارجية في حالة مربكة تدعى بصراع الدور "role conflict" أو استحالة الدور.[38]

يعرف الدور في إطار السياسة الخارجية أحد أهم مكوناتها، و هو "الوظيفة أو مجموع الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة خارج حدودها خلال فترة زمنية طويلة سعيا منها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية". و أساس نشأة و قيام الدور الإقليمي لأية دولة هو سعيها إليه بل و صياغته في إطار عملية واعية وفقا للقدرات المتاحة و الموارد. كما للدور أبعاد ترتبط بتصورات صانع السياسة الخارجية لمركز دولته، دوافعها في السياسة الدولية و توقعات حجم التغيرات التي قد تطرأ جراء ممارسة دورها و مدى قبول البيئة الإقليمية لهذا الدور، قبول مرتبط إما بالموافقة أو المعارضة أو حتى يمكن اعتباره تهديدا لمصالح الدائرة الإقليمية، بالتالي يرتبط مفهوم الدور أساسا بالممارسة الفعلية للدولة، تصورات صانع السياسة الخارجية و قد تنصرف وظيفة الدولة لتداخل مجموعة من الأدوار، و في هذا السياق تدخل مسألة الأداء أو التنفيذ، مسألة ترتبط بتخصيص الموارد المطلوبة لذلك، لتتحدد أهداف الدور في أشكال متعددة إما محاولة لتغيير الوضع الراهن في البيئة الإقليمية لتصنف الدولة في هذا السياق من الدول غير القانعة ب "statut quo" لتلعب دورا تدخليا نشيطا، كما يستهدف الدور تقديم نموذج كقيام الدول بمحاولة تصدير نموذج مكافحة الإرهاب تسعى من خلاله اكتساب مكانة دولية، أو تحاول من خلال دورها تكريس إما نموذج استخدام القوة في العلاقات الدولية أو مجرد الدفاع الإقليمي كحالة الجزائر[39].

منظري العلاقات الدولية، المسؤولين و وسائل الإعلام يستخدمون مصطلحات مثل: محايد "neutral"، معتدي "agressor"، وسيط "mediator"، مناهض للإمبريالية "anti-imperialist" عند الإشارة إلى الدول. هذه الأوصاف نابعة من القرارات و الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة فمثلا إذا ما وصفت الدولة كوسيط فهذا لأنها تبنت سياسات ذات صلة بمسؤوليات الوساطة دوليا أو إقليميا، لهذا على نطاق واسع نهج الدور هو الإطار النظري المكرس لدراسة السلوك باستخدام الدور في مجال السياسة الخارجية[40].

---

[38]SEKHRI, Sofiane, Op.Cit, PP 427-428.

39 محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء، ط1 (الأردن: عمان، دار الخليج للصحافة والنشر، 2015)، ص ص 263- 266.

[40]SEKHRI, Sofiane, Op.Cit, P 424.

و بناءا على هذا النهج يمكن للدول أن تكون عرضة للعب مجموعة متنوعة من الأدوار أشهرها: داعم التحرير " liberation supporter"، قائد إقليمي "regional leader"، حامي إقليمي "regional protector"، وسيط، دركي أو شرطي المنطقة، صانع سلام، حليف، مكافح للإرهاب، نموذج...إلخ. و من المهم في هذا السياق أنه يجوز لدولة لعب عدة أدوار في آن واحد. وفقا لهذا، فإنه ليس من الخطأ بأن نوظف مفهوم الدور في دراسة العلاقات الدولية بوصفها عرض مسرحي، فيه كل وحدة دولية فاعلا يلعب دورا معينا أو مجموعة أدوار في منطقة معينة[41].

بشأن دور الجزائر كفاعل إقليمي بمنطقة الساحل الإفريقي، فإن مقاربتها تقوم انطلاقا من العلاقة الطردية بين متغيري الأمن و التنمية التي تعتمدها و تتبناها في جل أعمالها و أجندتها من أجل تحقيق استقرار و سلم المنطقة، لتقدم الجزائر نهجها على المستوى الإفريقي و تؤسس بذلك علاقة وثيقة بين الأمن و التنمية و تلاقي ترحيبا كبيرا، و الدليل تبنيها من طرف الإتحاد الإفريقي في أوت 2014 لتسمى " **بإستراتيجية الإتحاد الإفريقي الخاصة بالساحل**". مبادرة هادفة إلى تحمل الدول مسؤولياتها و الحد من التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، كما تدعو إلى: " المساهمة في التفكير و التحليل من أجل تفعيل المشاريع التنموية " بدعم أكثر فرص الإدماج الإجتماعي و المهني لكل فئات المجتمع و منه القضاء على التهميش و الحرمان و تجنيد الأموال و استغلالها في تمويل التعليم. كما تدعو الإستراتيجية إلى التطبيق الفعلي لمبادرة " الجدار الأخضر الكبير الخاص بالساحل الصحراوي لسنة 2007 "، الهادف إلى مكافحة التصحر و آثاره البيئية، الإقتصادية و الإجتماعية. لتنظم الجزائر ملتقى معنون تحت " **التنمية في الساحل و مالي** "، تواصلت أعماله بتاريخ 3.12.2015، يعزز الإستراتيجية الإفريقية الخاصة بالساحل المرتكزة على 03 محاور: الحكامة، التنمية و الأمن. ملتقى نظمته وزارة الخارجية الجزائرية مناصفة مع الإتحاد الإفريقي، لتعزيز أكثر تنفيذ منهج المقاربة الجزائرية الشاملة المتعلقة بالأمن و الحكم الراشد و التنمية، ثلاثية تبناها مجلس السلم و الأمن الإفريقي في دورته 449 المنعقدة في 11 أوت 2014. إستراتيجية في سلم أولوياتها " دعم التعاون بين دول الجوار لا سيما الجزائر التي تغطي مقاربة شاملة أساسها مشاريع التنمية و الإدماج الإجتماعي[42].

و قبل كل هذا، الجزائر تعتبر بالفعل " محركا للعمل الإفريقي المشترك "، من خلال مساهمتها في التأسيس لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا "نيباد" كأحد أهم الرهانات القارية، التي تهدف إلى وضع خارطة طريق لبناء إفريقيا بديلا لتسوية مشاكل القارة المتراكمة". ليأخذ موضوع التنمية حيزا كبيرا في نهج أعمال الجزائر، و يشكل بذلك طرحا معمقا يعزز من ورائه سبل مواجهة جل التحديات الأمنية و كذا التنموية في إفريقيا عامة. لتمضي الجزائر في مشروعها التنموي المعزز بآلية التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات التنموية المتصلة بالأمن الغذائي الذي يعرف تزايدا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة بالساحل الإفريقي، بإشراكها البحث العلمي في المسألة من خلال مخبر التكامل الإقتصادي و الإجتماعي الإفريقي الذي تحتضنه جامعة أدرار كدليل واضح للرؤية الإستشرافية باشتماله على جملة من المجالات المعرفية و الميدانية على غرار الأمن الغذائي، التنمية، الإقتصاد، التكامل الصناعي و اللوجيستيكي، المتطلبات القانونية لتحسين التكامل. ليبرز عنصر البحث العلمي ضمن الجهود الرامية نحو إيجاد حلول مشاكل القارة عامة خصوصا أمام التداعيات السلبية التي تشهدها منطقة الصحراء/ الساحل[43].

---

[41] SEKHRI, Sofiane, Op.Cit, P 425.

[42] "ملتقى التنمية في الساحل و مالي: حشد للجهود من أجل تفعيل الإستراتيجية الإفريقية الخاصة بمنطقة الساحل"، على موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، صفحة التصدي للإرهاب: قضايا دولية و إقليمية: السياسة الخارجية، 03-12-2015، تاريخ التصفح: 21-05-2016، على الموقع التالي:

www.mae-gov.dz/news-article/3568.aspx

[43] "المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تندرج ضمن إطار شامل من التنمية المستدامة في إفريقيا"، على موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، صفحة التصدي للإرهاب: قضايا دولية و إقليمية: السياسة الخارجية، 26-06-2014، تاريخ التصفح: 21-05-2016، على الموقع التالي:

www.mae-gov.dz/news-article/3568.aspx

➢ **التعاون و مشاريع التنمية الإقليمية:** ما يمكن أخذه عن أقاليم منطقة الساحل الإفريقي، أنها أقاليم لم تأخذ بعين الإعتبار الخصائص الإجتماعية و لم تتوافق في غالب الأحيان مع السمات الطبيعية للمنطقة، ليلقي بذلك الواقع المكاني تأثيره على المناخ المجتمعي لسكان المنطقة. رغم ذلك جاءت التنمية كأساس للتعاون بين الدول بغية تحويل الحدود إلى مناطق للعيش و إضفاء الجانب الخدماتي للسكان المحليين.

أ/ ليمثل مشروع الطريق العابر للصحراء أحد مشاريع التكامل الإقليمي، كوسيلة نقل و عبور بين الجزائر و جنوب إفريقيا ضف لأنبوب النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر. مشروع الطريق العابر لصحراء إفريقيا: تاريخيا، يعتبر أول مشروع إفريقي من نوعه ضمن سياق " البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة و الذي يغطي 9 طرق رئيسية تربط جميع عواصم الدول الإفريقية " نحو ترقية التنمية و التكامل الإقتصادي و الإجتماعي لإفريقيا و هذه الدول هي: مالي، نيجر، تشاد، نيجيريا، تونس و الجزائر.

من إيجابيات المشروع:

- زيادة نسبة المبادلات التجارية بين البلدان.
- تحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة.
- كسر العزلة عن المناطق الصحراوية.
- تطوير المبادلات الثقافية بين الشعوب المجاورة.

بالتالي مشروع هيكلي غرضه تحقيق التنمية و الأمن بالساحل الإفريقي.

أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو أي ما يعادل 212 مليار دينار جزائري، و نجحت لحد الآن في إنجاز نسبة 95 % منه، حيث أنجزت نصيبها المتمثل في 3400 كلم بإنجاز المقطعين المتعلقين بنيجر و تونس على امتداد 2400 كلم و 29 كلم على التوالي، ليبقى الجزء من مالي معطلا بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة بعدما أنجزت الجزائر 50 % من الأشغال على مسافة بلغت 200 كلم التي تربط بين المناطق تمنراست، نيمياوين و تيزاواتين.

ب/ مشاريع نقل كابل الألياف البصرية و أنابيب البترول والغاز: حيث تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي استنادا إلى طرق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث تفرض عليها رسوم توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية . ضف إلى مباشرة الجزائر ومند فترة، تمويل عمليات حفر أبار المياه وكذا مراكز التكوين الإحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد[44].

ج/ تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين: مثلا من نيجيريا نحو نيجر، و ذلك حسب تعليمات رئيس الجمهورية نتيجة هروب السكان من أعمال بوكو حرام بنيجيريا، حيث تم إرسال 60 طنا من المواد الغذائية بتاريخ 30 جانفي 2015 نحو نيجر و سبقها دفعتين يوم 17 و 24 جانفي 2015، الأولى ب 62 طن و الثانية 60 طن، مساعدات تترجم التضامن الجزائري مع دول الجوار نتيجة الظروف الصعبة التي تمر بها الأخيرة[45].

إن التوجه الجزائري المهتم بالجانب التنموي ما هو إلا إدراك منها و من خلال تجربتها في مكافحة الإرهاب أن عوامل الفقر و تدني المستوى المعيشي أحد الحركيات المسببة، المنتجة و المغذية للعنف و اللاأمن، لذا تشدد و بشكل ضروري تطوير مقاربات اقتصادية إقليمية قائمة على التعاون بغية الحد من ظاهرة التطرف من خلال مراعاة الجانب الإنساني بإقامة مشاريع تنموية تولد الإطار الخدماتي بالتالي ضمان الإستقرار و هو الأمر الذي تلح عليه الجزائر كبديل فعال عن النهج العسكري الذي في نظرها ما هو إلا تصعيد للنزاعات.

---

[44] نور الدين دخان و عيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 14، الجزائر: جامعة محمد بوضياف المسيلة، جانفي 2016، ص ص 182.

[45] "مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة"، مجلة الجيش، العدد 619، فبراير 2015، ص 13.

**المحور الخامس: الساحل الإفريقي بين الإنفاق العسكري و دفع عجلة التنمية: أي توازن... ؟؟؟**

سيتم من خلال المحور استعراض مجموعة من البيانات و المعطيات، لمقارنة ميزانيات الإنفاق العسكري لدول الساحل الإفريقي و حجم التمويل المخصص لبعض القطاعات الأخرى.

من حيث الإنفاق العسكري بالنسب المئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، تشاد و موريتانيا في السنوات الأخيرة من بين أكبر المنفقين عسكريا بالعالم. حيث و في الفترة ما بين 2010- 2014، الإنفاق العسكري المتوسط لتشاد صنف كرابع إنفاق مهم بالعالم و كذلك الأمر بالنسبة لموريتانيا، ليصنفا في المرتبة 19. أما في بلدان أخرى من مجموعة الساحل، ميزانية الدفاع ظلت تدعم إلى حد ما من قبل الحكومة. أنظر الجدول رقم 02: يوضح حصة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي لدول الساحل الإفريقي (%) في الفترة ما بين 1999- 2014

| Pays | 1990-1994 | 1995-1999 | 2000-2004 | 2005-2009 | 2010-2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| Burkina-Faso | 2,0% | 1,3% | 1,3% | 1,5% | 1,3% |
| Tchad | 2,2% | 1,3% | 1,5% | 5,5% | 7,1% |
| Mali | 1,7% | 1,5% | 1,6% | 1,6% | 1,4% |
| Mauritanie | 3,0% | 2,4% | 3,5% | 3,3% | 3,9% |
| Niger | 1,2% | 1,0% | 1,1% | 1,0% | 1,2% |

**Source :** SIPRI Military Expenditure Database

ليشهد الإنفاق العسكري المالي ارتفاعا ملحوظا بلغ نسبة 2.90 % عام 2015، أما موريتانيا ظل الإنفاق نفسه حوالي 3.9 % حسب إحصائيات (SIPRI). بالتالي حتى و لو كان "العبء العسكري" اليوم، مهم نسبيا لتشاد و موريتانيا، فإن النفقات العسكرية لدول الساحل الإفريقي بقيت في السنوات الأخيرة ضعيفة جدا. وفقا لبيانات (SIPRI)، الإنفاق العسكري بإفريقيا جنوب الصحراء قدر سنة 2014 حوالي 595.2 مليون دولار، مقابل 5 مليار دولار من نفس السنة بشمال إفريقيا[46].

ليشهد الإنفاق العسكري لبعض دول الساحل الإفريقي في الفترة ما بين 2014-2016 ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغ 2,6 % بمالي و 2,2 % بالنيجر. أنظر الجدول رقم 03: يوضح حجم الإنفاق العسكري لدول الساحل (من إجمالي الناتج المحلي %)

| الدول / السنوات | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| موريتانيا | 1,4 | 1,3 | 1,3 |
| مالي | 1,6 | 2,4 | 2,6 |
| النيجر | - | - | 2,2 |
| التشاد | 2,8 | 2 | 2,8 |

dlrow the :ecSour knab data expenditure ( % of GDP) 2014-2016

[46] LAVILLE, Camille, Les dépenses militaires et l'aide au développement au Sahel: quel équilibre?, fondation pour les études et recherches sur le développement international, Working paper (FERDI), N° 174, November 2016, P 14.

أما في سياق إنفاق دول الساحل الإفريقي على مختلف القطاعات كالصحة و التعليم، نلاحظ من خلال الجدول أدناه، تراجعا في الإنفاق لكل من موريتانيا و تشاد في حدود 3.8 % مقارنة بالإنفاق العسكري المرتفع، عكس مالي و نيجر بإنفاق تجاوز 5 % سنة 2014 على قطاع الصحة و ما يقارب 5 % على التعليم، و عليه رغم هذا الإرتفاع بالمقارنة مع الإنفاق العسكري تظل حصص الميزانية على القطاعين ضعيفة جدا في ظل الظروف التنموية المتدهورة بالمنطقة ككل.

الجدول رقم 04: يوضح حجم إنفاق دول الساحل الإفريقي على قطاعي الصحة و التعليم من الناتج المحلي الإجمالي(%) في الفترة ما بين 2014-2013

| البلد | الإنفاق على الصحة % | | الإنفاق على التعليم % | |
|---|---|---|---|---|
| | 2013 | 2014 | 2013 | 2014 |
| موريتانيا | %3.6 | %3.8 | %3.28 | N.D |
| مالي | %6.6 | %6.9 | %3.97 | %3,7 |
| نيجر | %5.1 | %5.8 | %4.91 | %6,7 |
| تشاد | %3.4 | N.D | %2.85 | N.D |

Source: World development indicator (WDI)

ND: Non Disponible.

إجمالا، تنظر الجزائر إلى الأمن من جميع الزوايا و تذهب من **الجزئي "micro" نحو الكلي "macro"**، بمعالجة الجوانب الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية، العسكرية بهدف بناء أو تأمين التهديدات، بالتالي نحن أمام الرؤية المعاصرة للأمن حسب ما جاء به باري بوزان[47].

إن المبادرات الجزائرية بالساحل الإفريقي، تهدف إلى تمكين دول المنطقة من تحمل المسؤولية في إيجاد حل للأزمات و الحد من التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية بالدرجة الأولى، و لا تنظر إلى نزاعات هذا الفضاء من إفريقيا بشكل منفصل و لكن في سياق إقليمي مترابط، ترى في تأثيرات جماعة بوكوحرام بنيجيريا خطرا إرهابيا متناميا، لترفع من منبر قمة الإتحاد الإفريقي بأديس أبابا المنعقدة بتاريخ 29-30 جانفي 2015، من أجل تعاون إقليمي و دولي في محاربة الظاهرة و تجفيف منابعها التي تتطور من خلال تقديم الفدية التي تعتبر تمويلا مباشرا للجماعات الإرهابية، لتنتهي أشغال القمة بإرسال الإتحاد الإفريقي قوة إقليمية عددها 7500 عنصر لمكافحة التطرف بنيجيريا. ما يجدر الإشارة إليه، أن عملية بناء/حفظ السلام ليست بالأمر السهل، عملية أكثر ما يعيقها بدول القارة الإفريقية هو الإفتقار للموارد المالية و العسكرية، قادرة من فرض السلام بين أطراف النزاع، ما يشكل في الصميم بطئ في تنفيذ خطط استتباب الأمن، في المقابل واقع تستغله الأطراف المسلحة و الإرهابية لاستمرارية الفوضى الأمنية، كما أن الأمر لا يقتصر على الموارد بل و حتى الخبرة و غيابها في إدارة الأزمات و صناعة السلم[48].

في الوقت الراهن، تحتل القضية الليبية و السلام بمالي، الأولوية في الأجندة الجزائرية، و في قراءة للوساطة التي تلعبها بالمنطقة، تحاول إيجاد حل توافقي للنزاعات القائمة دون استبعاد أو إقصاء لأي طرف في الحوار، تمشي وفق إحداثيات و معادلة واضحة: غياب لغة الحوار =

---

[47] STONE, Marcanne, Cit.Op, P 2.

[48] "جاد على الحدود، حزم، عزم و تصدي"، مجلة الجيش، العدد 62، أفريل 2015، ص 21.

العنف و اللااستقرار، غياب الأمن= غياب التنمية، تدخل أجنبي= تصعيد للنزاعات. ما يترتب عن ذلك في الكلّ حالة الفوضى الأمنية[49].

فالإستراتيجيون الجزائريون يدمجون في قراءتهم للوضع في الساحل التهديدات الأمنية بالأنشطة الإرهابية، الأقلمة "régionalisation" و التدويل "internalisation"، هذا ما يؤدي إلى تطوير دبلوماسية الشراكة في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف, إن استغلال الخطاب حول التضامن في مكافحة الإرهاب كعدو مشترك، يسمح للجزائر القيام بضربة مزدوجة: من جهة، مواجهة الإنشقاقات الغربية في إدارة الشؤون الداخلية، و من جهة أخرى بث أو نشر صورتها أو إشارة لصورتها كرائد أو مرجع في مجال مكافحة الإرهاب، لكن لشراكات في هذا المجال تخلو من الخلافات، و التعارض مع التزامها الإستراتيجي[50].

لتظل الجزائر ممزقة إن صح التعبير بين واقعين، من ناحية لا تزال مؤمنة و صارمة بمبدأ عدم التدخل الموروث عن التاريخ الإستعماري، و من ناحية أخرى، تواجه زيادة و تضاعف للتهديدات الخارجية وسط ضغط دولي نحو التدخل خارج الحدود، ليبقى السؤال مطروحا: ما هي الديناميكية التي ستتبعها في ظل هذه البيئة المعقدة الفوضوية؟ هل الإبقاء على خيار إمكانية إيجاد حلول تفاوضية توافقية بين مختلف الجهات و القرار الثابت بشأن عدم التدخل العسكري؟

في رأيها، سوى حل سياسي يمكن أن يمنع تفادي اشتعال انعدام أمن مزمن الذي من شأنه إثارة رد فعل أجنبي، و تعمل بدروس إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب حيث أن "الأمن العسكري الشاملtout sécuritaire " لا يعمل و إنما يعزز العنف أما بالنسبة "لأي حوار tout dialogue" فإنه يعمل على إضعاف هذه العناصر الإرهابية و بهذا "الحل الجيد" يسعى لبحث عن تحديد الجماعات غير الجهادية المستعدة للحوار و المحاربة بوسائل عسكرية الرافضة لفكرة التفاوض و في حالة مالي 2012 فشلت هذه الإستراتيجية لأن أنصار الدين لم يمتثلوا مع اتفاق ديسمبر 2012، الذي شاركت فيه الجزائر و أشرفت على اتفاق بين أنصار الدين و MNLA –عدة جولات بوساطة جزائرية– كان مكانها Ouagadougou ببوركينافاسو، ثم بالجزائر، جاء الإتفاق في 7 نقاط نص بما في ذلك على ضرورة أنصار الدين و MNLA بتأمين المناطق التي تحت سيطرتهم، تجنب أي وضع مواجهة بينهما، العمل من أجل إطلاق سراح الرهائن الغربيين المحتجزين و الجزائريين، من رفض الإرهاب و الدخول في مفاوضات. كان هذا بمثابة نقطة تحول جذرية لتكريس الإستراتيجية الجزائرية القائمة على أسلوب الحوار و فتح عملية قطيعة بين أنصار الدين و AQMI، لكن اتفاق سرعان ما استنكر من طرف قائد أنصار الدين "Iyad Ag Ghali" و أكثر خطورة في جانفي 2013 أنصار الدين و حلفائهم هاجموا مواقع مالية في مدينة "Mopti" ما أدى إلى تدخل الجيش الفرنسي. عمل أدى بنمو شعور عدم الثقة و الخيانة لدى الطرف الجزائري ليقرر إعادة تقييم موقفه و فتح المجال الجوي لعملية "serval" و ردا على ذلك تم الهجوم على مجمع الغازي في عين أميناس، و كرد آخر شكلوا قادة أنصار الدين تكوينا آخر le mouvement islamique de l'azawed (MIA)[51].

لذلك تعتزم الدبلوماسية الجزائرية بحل مخلص للمفاوضات الخارجية تحت رعاية الأمم المتحدة، خطوة تؤكد وراءها رجوعها المؤكد في السياق الإقليمي لتلعب دورا جديدا ذو أهمية كبيرة من خلال تأثير دبلوماسي و حلول سياسية مرضية لأطراف النزاعات، و ما هو مسلم به على نحو متزايد من جانب القوى الغربية أنها وسيط لا غنى عنه و الراعي "garant" الرئيسي للأمن الإقليمي.

كما و أنه في إطار تعزيز التعاون الأمني بين الجزائر و دول الساحل الإفريقي، في سياق مكافحة أشكال الجريمة المنظمة خصوصا الإرهاب، ربطت الجزائر المجال الأمني بالمجال القضائي، حيث دعا وزير العدل الجزائري "الطيب لوح"، يوم الإثنين 15 ماي 2017، تعزيز التعاون القضائي بين الطرفين الجزائري و المالي، من خلال تحيين الإتفاقية القضائية لسنة 1983، و تكييف مضامينها مع المتغيرات الإقليمية

---

[49] المرجع نفسه، ص 23.

[50] BATIS, Samir, Une stratégie de sécurité de L'Otan pour le Sahel : avec qui et comment ?, Nato défense collège, « Research paper produced under the NDCFellowship programme », Rome, September 2016, PP 10- 11.

[51] LOINNAS, Djallil, "La stratégie Algérienne face à AQMI", Politique étrangère, Institut française des relations internationales (IFRI), 03/2013,, P 154-155.

الراهنة، كما دعا لوح إلى تقوية سبل التعاون القضائي من أجل مواجهة التحديات الأمنية خصوصا الإرهاب و تجريم دفع الفدية و منه تجفيف مصادر تمويله. هذا، ليوقع لوح و "مامادو اسماعيلا كوناتي" بروتوكول تعاون في المجال القضائي و القانوني بالعاصمة الجزائر، كما و أكد لوح إرسال خبراء جزائريين لاحقا إلى باماكو لمساعدة الخبراء الماليين نحو "عصرنة مجال العدالة و التكوين في مسائل مكافحة الإرهاب". لتقدم الجزائر من هذا المنطلق، رؤية شاملة لمفهوم الأمن، تعزز من خلاله كل الآليات من سياسية، دبلوماسية، اقتصادية تنموية، اجتماعية، وصولا إلى القضائية و القانونية52. لترى من خلال إصلاح قطاع العدالة منحى مهم جدا لتفعيل دولة القانون و الحق، خصها رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" مكانة و "حرصا شديد"، حيث التكوين المتواصل للقضاة المعنيين بقضايا الإرهاب، أعوان الشرطة القضائية و شرطة الحدود، أمر في بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الوطني[53].

و في ذات السياق، وقعت كل من نيجر و تشاد و مالي يوم الثلاثاء 09 ماي 2017، "اتفاق قضائي "تاريخي" لمكافحة الإرهاب و الجريمة العابرة للحدود" بالعاصمة نيامي، لمواجهة مجموع التحديات الأمنية الراهنة التي تشهدها المنطقة من تهريب للمخدرات و الأسلحة و الإرهاب. التعاون القضائي الموقع بين وزراء العدل للدول الثلاث هادف إلى: "تكوين إنابات قضائية دولية و تبادل العقود القضائية بين البلدان، مثول الشهود و الخبراء في حال تسليم المتهمين و إجراء تحقيقات مشتركة و متابعات قضائية[54].

كما و تتابع الجزائر الأوضاع في الساحل الإفريقي و خصوصا بمالي، حيث احتضنت يومي الجمعة و السبت بتاريخ 28 و 29 جويلية 2017 اجتماع اللجنة الثنائية الإستراتيجية. حيث ترأس الإجتماع عبد القادر مساهل و نظيره المالي عبد اللاي ديوب. اجتماع جاء بعد انعقاده سابقا في باماكو بتاريخ 12 جوان 2016، لغرض تقييم الوضع في شمال مالي و مدى التقدم الذي أحرزه اتفاق السلم و المصالحة بمالي الذي جاء بوساطة الجزائر سنة 2015، و من أهداف الإجتماع تقييم التعاون الثنائي بين البلدين و مناقشة سبل تعزيزه. كما و أنه في إطار اللجنة الثنائية الدورة 12، استقبل وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل الممثل الخاص للأمين العام الأممي في مالي السيد محمد الصالح نظيف و رئيس البعثة مينوسماحو في سياق المشاورات بين الجزائر و الأمم المتحدة لبحث الوضع في مالي و كذا تقييم مسار الإتفاق[55].

الجزائر لم تحاول إنشاء أي هيمنة على المنطقة، رغم موقعها الجغرافي و إمكانياتها العسكرية و مواردها المالية و رغم لعبها دور التأثير و القائد و المتدخل و القوة الإقليمية. إن الإستراتيجية الجزائرية في ضوء المشاكل الهيكلية و الصدمات السياسية و الأمنية بالساحل الإفريقي ليست بصمة ضرورية براغماتية لكن استجابة لاعتبارات أخلاقية تجاه الدول و الحس التضامني تجاه شعوبها، قوام هذه الإستراتيجية ولد في إطار تجربة الإستعمار و استعادة سيادتها بعد حرب تحرير و من خلال مرونتها تجاه الأشكال المتعددة للتدخل في شؤونها الداخلية. ميزة الدبلوماسية الجزائرية و لدت ربما في ميلها نحو التوفيق بين المصالح الوطنية مع استقرار بلدان الجوار، ليعتبر بذلك الجزائر بلد مصدر للإستقرار كما رددها السيد رمطان لعمامرة في عدة مناسبات[56].

---

[52] طالب بتحيين الإتفاقية القضائية الموقعة بين البلدين في 1983، تاريخ النشر 16 ماي 2017، تاريخ التصفح: 19 ماي 2017، على الرابط التالي:
www.annsaronline.com/index.php/2014/08-09-10-33-20/2014.08-23-11-15-15/72099-1983

[53] الجزائر/ مالي: التوقيع على بروتوكول في مجال التعاون القانوني و القضائي بين البلدين، تاريخ النشر: 15 ماي 2017، تاريخ التصفح: 19 ماي 2017، على الرابط التالي: www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170515/112185.html

[54] اتفاق قضائي تاريخي بين نيجر و تشاد و مالي لمكافحة الإرهاب و الجريمة العابرة للحدود"، تاريخ التصفح 19 ماي 2017، على الرابط التالي:
www.aarasid.com/?p=16866

[55] اللجنة الثنائية الإستراتيجية الجزائرية المالية حول شمال مالي الجزائر تحتضن الدورة 12، تاريخ النشر 28 جويلية 2017، على الرابط التالي:
www. radioalgerie./ dz/ news/ar/ article/ 2017;07;28: 11829; HTML

[56] IRATNI, Belkacem, La stratégie de l'Algérie à l'égard des récents évenements au Sahel, The Algerian Journal Of Political Sciences and International relations, Fourth Issue, December 2015, P 67.

بالمقابل، **عنصر التضاد** واضح من خلال أطر التنمية التي تظل فيها عجلة الأخيرة بالمرتبة الثانية وراء الأجندة الأمنية و العسكرية، لتصبح النتيجة أن يظل الساحل ممزقا بين ديناميتي الأمن و التنمية، بين محاربة الجماعات المسلحة الإرهابية من جهة و توفير كل الموارد اللازمة لذلك و بين محاولة دفع التنمية نحو الأفضل ببرامج التعليم و الصحة و البنى التحتية...من جهة أخرى ؟؟؟

فالخلل في الإستراتيجية الجزائرية من حيث الجانب العملي يكمن: في أنها تسعى لإيجاد حلول للمشاكل الإفريقية و محاولة إخراجها من النفوذ الأجنبي و تحريرها من منطق عسكرة مجال الصحراء/الساحل في نفس الوقت لا تريد تحمل أعباء ذلك، كما و أنها تقيم علاقات وطيدة مع نفس القوى الأجنبية (فرنسا و أمريكا) ؟ لنستنتج أن مسألة الأمن الإفريقي و المصير المشترك يدخل ضمن واقع المصالح و المنافع المتبادلة[57].

و ما جعل الإستراتيجية الجزائرية تعاني إن صح التعبير نوعا من الإنكماش، هو عدم كفاية الثقة بمنطقة الصحراء الساحل، فعلى الرغم من أنها ألقت ردود فعل إيجابية و خدمت المصالح الوطنية، اتضح أن الإعتبارات الخاصة لبلدان الساحل لا تتماشى و مصالح الجزائر، فيما يتعلق بأمن و استقرار منطقة الصحراء- الساحل، و يمكن تلخيص هذه الإعتبارات على النحو التالي:

- نداء مالي على ما يبدو للتدخل الفرنسي في شمال مالي بعد التمرد الذي قاده الطوارق و ظهور جماعات جهادية، رغم أنها عارضت التدخل في الشؤون الداخلية.

- إنشاء آلية أمنية على مستوى منطقة الساحل تسمى مجموعة G5، لتعتبر الجزائر هذه الأخيرة محاولة لإزالة دورها الذي لا جدال فيه أنه كفاح مشترك ضد الإرهاب. محلل للشؤون السياسية الإفريقية اعتبر هذا الإطار الجديد للتعاون بأنه: "تحالف دبلوماسي و عسكري" بقيادة فريدة لفضاء الصحراء- الساحل، مع 3000 رجل "مسبق" و سلسلة من قواعد الجيش الفرنسي الذي سيطوق الحدود الجنوبية للجزائر و ليبيا.

- ضعف التعاون في مكافحة الإرهاب بالمغرب العربي ما سبب انعدام الثقة بين دول الساحل، في الواقع يبدو أن سياسة الإعتماد على الذات "كل واحد لنفسه" بدأت تسود المنطقة، و هذا ما يفسر فشل اتحاد المغرب العربي منذ سنوات [58] 2000 .

- بالنسبة لنظرتها نحو منطقة الصحراء - الساحل، الجزائر تصر على أن الصراعات مترابطة يجب أن تحل من خلال مفاوضات بين أطراف متعددة للوصول لحل شامل مستدام، على النقيض من الموقف الغربي المعارض تماما لفكرة التسوية السلمية و اللجوء إلى القوة العسكرية، معربة عن تخوفها من تضاعف شدة النزاعات بالمنطقة ما يساعد على انتشار نفوذ تنظيم AQMI و أنشطتها لتصبح تعقيدات المنطقة في صالح الجماعات المتطرفة الإقليمية لتنذر بشدة الخطر، فالعلاقات المتبادلة بين الجهات الفاعلة تتأثر إلى درجة أكبر بالشبكات الإجرامية الناشطة في الإتجار غير المشروع بالمخدرات، الأسلحة، البضائع، البشر عبر الصحراء، و عمليات الخطف المتكررة الدورية مقابل الحصول على فدية[59].

- **تواجد أجنبي غربي استمرار لإضفاء طابع "الهيمنة و النفوذ" على المنطقة**... فضعف دول الساحل الإفريقي يجعلها في موقع الخضوع لتأثير القوة الإستعمارية السابقة "فرنسا" و يتجسد ذلك من طلب الدول نفسها التدخل الفرنسي في شؤونها الداخلية ما يعني مساس بسيادتها، بل و ما زاد الوضع سوءا تسارع الدول نحو نشر قواتها في شمال مالي مثل نيجر و موريتانيا و تشاد و تفضيل التعامل الثنائي مع الطرف الأجنبي، كورقة مربحة لكسب التأييد الفرنسي في حالة أي ضغط أو انقلاب، واقع لم تستطع الجزائر تغييره بل و أكثر من ذلك حال دون تحقيق مكاسب في فعالية أطر التعاون الأمني بين دول الجوار ليظل غياب عنصر الثقة مخيما على العلاقات بين الجزائر و دول الصحراء-الساحل التي تفضل العمل بشكل مستقل و ترحب بالدعم الخارجي، لتبقى الأخيرة غير قادرة من كسر شوكة النفوذ الفرنسي، ما يبقي على فعالية استرايجيتها رهينة التدخل الأجنبي العسكري. في حقيقة الأمر، دول الساحل ككل لم تجد مشكلة في تولي

---

[57] محمد بوبوش، المرجع السابق ذكره، ص 228.

[58] IRATIN, Belkacem, Dialogues sécuritaires dans l'éspace Sahelo-Saharien : Les défis et enjeux sécuritaires dans l'éspace : préspéctive de l'Algérie, Friedrich-Elbert-Stifling, Centre de Cmpétence Afrique Subsaharienne, PP 17-18.

[59] SPENCE, Claire, Strategic posture review : Algeria, review oliticsp dWorl, Jul 25 2009 ,P 9.

فرنسا مهمة التدخل العسكري في مكافحة الإرهاب و المد الجهادي، لتلقى دعما محليا من دول الميدان و دعما دوليا حتى و إن كان محدودا، ليبقى السؤال مخيما في منطقة تعرف هشاشة على كافة المستويات، بلدان لا تمتلك أصلا قدرات أمنية و عسكرية لحماية نفسها من الأزمات الداخلية فكيف لها الدخول في نطاق حروب ذات الأمد الطويل و العبئ البشري و المادي الضخم؟ [60].

**-الجزائر ضمن ميزان القوى غير المتكافئ في ظل التواجد الفرنسي- الأمريكي بفضاء الساحل الإفريقي:** بعد طرح أهم التحديات التي تواجه الجزائر في بناء أمن إقليمي مشترك رجوعا إلى دول الساحل الإفريقي كالنيجر و مالي مثلا و تفضيلهم التعامل الثنائي مع فرنسا و الأطراف الخارجية و ليس مع الجزائر خصوصا و ما تشهده المنطقة من درجة استقطاب عالية الدرجة، يمكن القول أن الجزائر في ظل بيئتها الإقليمية أمام "موقف المواجهة غير المتكافئة" مع هذه القوى[61]، بحيث يترجم هذا الوضع: المكانة المهمة أو الثقل الفرنسي و الغربي في الساحل، ما يمنح بالتأكيد التقدم للجهات الخارجية و يساعدها في تعزيز المشهد الأمني بالمنطقة، تاركة وراءها الإستجابة الإقليمية للجزائر و جهودها في بناء المنطقة وفق آلية الحوار السياسي و التنمية.

لتجد الجزائر نفسها وحيدة و مقيدة، في المقام الأول: تحاول ضمان أمنها بسبب انعدامه في مالي و اختراق التهديدات حدودها، ثانيا محاولة التكامل مع دول المنطقة لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي. أيضا الجزائر مقيدة بسبب الأنشطة الإرهابية على طول حدودها الشاسعة مع ليبيا و تونس...إلخ، و أكثر من ذلك الجزائر في مواجهة ضغط القوى الأجنبية بالساحل للمشاركة في تدخل عسكري خارج حدودها الوطنية. لكن القادة الجزائريون يدركون تماما بأن عجز دول الساحل من جهة و انجرارها خارج الحدود أمر غير ضروري، لدرجة أنه كارثي، فالإعلام الجزائري يستحضر دائما الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق و أفغانستان و فشل تدخل الناتو بليبيا. و أكثر من ذلك تستحضر صعوبة المهمة العسكرية الفرنسية بشمال مالي و نتائجها السلبية. فإذا سمح هذا التدخل على بقاء النظام المالي لم يقض على المجموعات الإرهابية التي تنشط بصفة دورية[62].

**-اختلاف الرؤى بين الجزائر و الفواعل الغربية، تقويض لمسار حل نزاعات الساحل الإفريقي:** في هذه النقطة، نخص بالذكر انعكاسات التواجد الأجنبي بالمنطقة في ظل عسكرة المنطقة، لما له من تداعيات على الجزائر، حيث تجد الأخيرة نفسها بمفردها في صلب سياسات القوى الكبرى و ترحيب دول الميدان لاستجابات الأخيرة في معالجة الملفات الأمنية، قوى كبرى هدفها الأساسي ليس أمن الساحل و إنما تأمين المصالح و حمايتها، لتقع الجزائر ضمن المحصلة الصفرية، خاصة ضمن التعاون الفرنسي- الأمريكي على أرض الساحل الإفريقي، لنطرح التساؤل: من أي وجهة يتحدد التقارب الجزائري- الأمريكي، هل حقيقة ضمن مسار مكافحة الإرهاب؟، فرنسا ترى في هذا التقارب تهديد لنفوذها التاريخي بالمنطقة، لتتشكل الرؤية لفضاء الساحل الإفريقي من وجهات الفواعل الأجنبية في دائرة "الرهانات الجيواستراتيجية" مقارنة بما يمثله للجزائر كلاعب إقليمي محوري، باعتبار الساحل الإفريقي صراحة، مسألة أمن وطني[63]، من هنا الجزائر " لا تريد أن تصبح مجرد بيدق لتنفيذ إستراتيجيات أجنبية بدعوى التقارب و التعاون الأمني"[64]. في نفس الوقت اختلاف الرؤى يتضح من خلال **إدراج السياسات الغربية مسألة مكافحة التمرد بالأصل في قلب قضية مكافحة الإرهاب**، ليمثل ذلك جزءا من تضخيم المشكل الأمني في الساحل الإفريقي، فبالنسبة للجيوش الإفريقية تتوافق لحد كبير مع القوى الأجنبية الغربية كفرنسا و الولايات

---

[60] كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا، (الإمارات: أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط 1، 2014)، ص ص ، ص ص 281- 282.

[61] منصور لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة "دكتوراه في العلوم" غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012)، ص 491.

[62] IRATIN, Belkacem, la stratégie de l'algérie à l'égard des récents évenements au Sahel, Op, Cit, PP 52-53.

[63] منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: الميادين، المحددات، التحديات، ط 1، (قطر- الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات)، 2015، ص 99.

[64] المرجع نفسه، ص 105.

المتحدة الأمريكية لمكافحة التمرد، الذي يمثل في بعض الحالات مشكل أكثر عمقا مقارنة بهجوم الجماعات الإرهابية[65]. لتصبح النتيجة الخلط في الفهم العام لمشاكل منطقة الساحل و تصنيف أي حراك على أساس تنظيم إرهابي. من هذا المنطق تصبح تصورات الجهات الإقليمية، المحلية و الخارجية محل اختلاف، فعلى أي أساس يتم حل نزاعات المنطقة؟ و وفق أي مفهوم سيتم بناء الأمن و السلم في الوقت الذي تختلف فيه الرؤى بين الفواعل؟

كما و وضعت الإستراتيجية الأمنية الجزائرية على هامش عارضة المجتمع الدولي، فالموقف الجزائري بشأن الصراعات الإقليمية القائم على عدم التدخل العسكري المباشر بالمنطقة و ضرورة استنفاد جميع الخيارات لحوار سياسي مستدام، و إزائها عن الرفض القاطع نحو تدخل أجنبي خارجي بما في ذلك الفرنسي و الأمريكي، موقف وضع على هامش الإجماع الدولي[66]. و الدليل على ذلك لم تمنع التدخل العسكري الفرنسي بمالي 2013، بل و أكثر من ذلك التدخل أضفت عليه الصبغة الإقليمية بالإنتشار على كامل عرض منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا، مالي، نيجر و تشاد). اليوم عسكرة المنطقة يشير إلى حماية المصالح الجيوسياسية لفرنسا التي تخشى زعزعة استقرار نيجر و منطقة الساحل، عسكرة تتبع إستراتيجيات التموقع "stratégies de positionnement" و الرهان على استغلال موارد المنطقة بشكل عام و خصوصا مناطق النفط و اليورانيوم...إلخ.

عموما، إن دول الساحل الإفريقي إن صح التعبير ممزقة بين واقعين، من ناحية تحاول الإستثمار في قطاع الأمن من المنظور العسكري مواجهة لمجموع التهديدات الجديدة من انتشار للجماعات مسلحة و التنظيمات الإرهابية، و من ناحية أخرى، تحاول جاهدة الإستثمار في قطاع التنمية، نحو تحسين أدائها الوظيفي و الخدماتي في كل من مجال الصحة، التعليم، السكن...، لكن بالنظر إلى الوضع الأمني الجد معقد، تبقى المهمة جد صعبة، و الحل لن يكون على المدى القصير، تحتاج إلى استجابات إقليمية و دولية على المدى الطويل، من خلال النظر إلى منطقة الساحل الإفريقي كمركب أمني إقليمي بجميع دوله المكونة له دون تركيز الإهتمام بمشاكل دولة دون الأخرى، كما هو الحال بالنسبة لمالي، حيث الملاحظ سواء عند تحليل نزاعات البلد أو تقديم المساعدات، فصل الشمال عن الجنوب. ليبقى السؤال مطروحا: ما هي الديناميكية التي ستتبعها دول الساحل الإفريقي في ظل هذه البيئة المعقدة الفوضوية؟ هل الإتجاه نحو خيار الحل العسكري بنقل النفقات من القطاع الإجتماعي/الإقتصادي نحو قطاع الدفاع، أو الإستثمار في مجال التنمية ؟

---

**65**Thierry DE MONTBRIAL et David DOMINIQUE, "Un monde de ruptures", Revue politique étrangère RAMSES 2017, N° 2, 2016 été, IFRI, P85.

[66]LAGATTA, Martina, "L'Algérie : un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel", Note thématique : Direction générale des politiques externes (département thématique), European parliament, Juin 2013, P 17.